حارسة الحقيقة
فلسطين
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الأحد 6 شعبان 1447هـ 25 يناير/ كانون الثاني 2026 Sunday 25 January 2026 | العدد 6283 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

واشنطن أوقفت الحرب بدوافع مصلحية لتغيير واقع غزة

الحمد لـ«فلسطين»: خطة ترامب تتبنى الرواية الإسرائيلية وتمنحها غطاءً إقليميًا أوسع

غزة/ أدهم الشريف:

قلّل رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط في عمّان، الخبير السياسي جواد الحمد، من قدرة "مجلس السلام" الذي أعلن عنه الرئيس الأميركي دونالد ترامب، على وقف الخروقات الإسرائيلية المتواصلة لاتفاق

5

العشائر الفلسطينية تؤكد دورها في حماية السلم المجتمعي ودعم إعادة الإعمار في غزة

غزة/ محمد حجازي:

أكد التجمع الوطني للقبائل والعشائر الفلسطينية استمرار دوره في حفظ السلم الأهلي وتعزيز التماسك المجتمعي في قطاع غزة، في ظل الظروف الإنسانية والأمنية المعقدة، معلنًا امتلاكه منظومة فاعلة لحل النزاعات، ودعمه للجنة التكنوقراط الفلسطينية كجهة رقابية ومساندة لملف إعادة الإعمار.

7

4 شهداء ومصابون في خروقات إسرائيلية لاتفاق التهدئة في غزة

غزة/ فلسطين:

قتل أربعة فلسطينيين وأصيب آخرون، أمس، جراء خروقات متكررة من قبل الاحتلال الإسرائيلي لاتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، شملت قصفًا مدفعيًا وجويًا استهدف مناطق سكنية في جنوب وشمال القطاع.

وأفادت مصادر طبية ومحلية باستشهاد المواطن نور فريد أبو ستة (26 عامًا) إثر قصف جنوبي مدينة خان يونس، كما استشهد الطفلان سليمان ومحمد الزوارعة في قصف شمال بيت لاهيا. إضافة إلى ذلك، أعلن مجمع ناصر الطبي عن استشهاد فلسطيني وإصابة عدة آخرين بقصف بمخيم حلاوة في جباليا، فيما أصيب فلسطيني آخر برصاص قوات الاحتلال وسط مدينة

3

أهالي الشهيدين محمد وسلمان الزوارعة يودعونهما في مستشفى الشفاء أمس (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

خرجا ليشعلا نار الخيمة... فعادا صامتين إلى الشفاء

محمد وسلمان.. طفولتان أنهكتهما الحرب وخطفهما صاروخ

غزة / جمال غيث:

في ساحة مجمع الشفاء الطبي، لم يكن هناك ما يشبه المستشفى. لا عجلة إسعاف، ولا صخب طوارئ، فقط رجل منكفئ على الأرض، يضم جسد طفل، ويشدّه إلى صدره كما لو أن العناق قد يهزم الموت. يوسف الزوارعة لم يكن يبكي فقط، كان يناشد. يناشد ابنه محمد، (15 عامًا)، أن يستيقظ، أن يفتح عينيه، أن يعود معه إلى الخيمة.

«قوم يا محمد... أمك وأخواتك ينتظرنك، من سيجمع الحطب؟ من سيجلب الخبز؟»

كان يهمس بالكلمات ويكررها، وكأن الصوت وحده قادر على إرجاع الحياة إلى جسد

7

تهجير جماعي في الأغوار.. مستوطنون يُفرغون تجمع شلال العوجا ويُوسّعون الاستيطان بالقوة

أريحا–غزة/ جمال غيث

أجبرت اعتداءات منظمة نفذها مستوطنون، بحماية مباشرة من جيش الاحتلال الإسرائيلي، 15 عائلة فلسطينية على الرحيل القسري من تجمع شلال العوجا البدوي شمال مدينة أريحا، ليرتفع عدد العائلات المهجّرة من التجمع إلى 94 عائلة، في واحدة من أوسع عمليات الإفراغ القسري التي شهدتها الأغوار خلال الفترة الأخيرة.

وتأتي هذه التطورات في سياق تصعيد متواصل يستهدف التجمعات البدوية في الأغوار الفلسطينية، ضمن سياسة إسرائيلية ممنهجة تهدف إلى تفريغ الأرض من سكانها الأصليين، وفرض وقائع استيطانية جديدة في المناطق المصنفة (ج).

وقال الخبير في شؤون الاستيطان

2

مستوطنون يقتحمون الخليل بحماية قوات الاحتلال أمس (فلسطين)

حماس: تهجير الاحتلال لعائلات شلال العوجا عملية اقتلاع ممنهجة

إسطنبول/ فلسطين:

أكد القيادي في حركة حماس محمود مرداوي، أن تهجير الاحتلال لـ15 عائلة جديدة من تجمع شلال العوجا في أريحا، وما سبقه من تهجير 94 عائلة من المنطقة ذاتها، هو عملية اقتلاع ممنهجة تهدف إلى تفريغ الأرض من أصحابها، وجريمة تهجير قسري مكتملة الأركان ترتكب على مرأى العالم.

وحذر مرداوي في تصريح صحفي أمس، من خطورة ما يقوم به الاحتلال من تهجير للعائلات في مختلف محافظات الضفة، عبر التضييق والترهيب والمصادرة والهدم والاعتداءات المتكررة، وزرع بؤر استيطانية جديدة بسياسة الأمر الواقع.

وشدد على أن الصمت على تهجير سكان تجمع شلال العوجا اليوم يعني فتح الباب لاقتلاع تجمعات أخرى

2

خرائط إعادة الإعمار أم مشروع سيطرة؟

قراءات فلسطينية تحذّر من أهداف «غزة الجديدة»

غزة/ عبد الرحمن يونس:

أثارت خرائط وتصورات طرحتها الإدارة الأمريكية تحت عنوان "غزة الجديدة"، بدعوى إعادة إعمار القطاع بعد حرب الإبادة المستمرة، موجة تحذيرات فلسطينية من كونها تتجاوز البعد الإنساني والعمراني، لتندرج ضمن مشروع سياسي–أمني يعيد تشكيل قطاع غزة جغرافيًا وديموغرافيًا بما يخدم المصالح الإسرائيلية، ويقوّض الحقوق الوطنية الفلسطينية.

وأكد مدير المركز الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، الدكتور رامي عبدو، أن الخطة الأمريكية لا يمكن التعامل معها كمبادرة اقتصادية منفصلة، بل تمثل جزءًا من مخطط متكامل يستهدف تفكيك البنية الفلسطينية في غزة، عبر إعادة هندسة جغرافية قسرية تُقسّم القطاع إلى مناطق معزولة، وتُخضع ما تبقى منه لمنظومة سيطرة أمنية إسرائيلية عبر المعابر والبنية التحتية.

وأوضح عبدو، لصحيفة "فلسطين"، أن الخرائط المقترحة تبتلع مساحات

3

تحذير من توظيف سياسي لغزة

بشور: «مجلس السلام» الأمريكي أداة لإعادة إنتاج الهيمنة الدولية

بيروت – غزة / جمال غيث:

حذّر الرئيس المؤسس للمنتدى القومي العربي في لبنان، معن بشور، من أن إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تشكيل ما يُسمّى بـ«مجلس السلام» لقطاع غزة لا يندرج في إطار مبادرة إنسانية أو سياسية لمعالجة العدوان، بل يعكس مقاربة استعمارية جديدة تهدف إلى إعادة تشكيل النظام الدولي وفق منطق القوة والمصالح الأمريكية.

وأوضح بشور، لصحيفة فلسطين، أن ترامب لا يُولي أهمية

3

بديلا عن الأمم المتحدة وشطب الحقوق الفلسطينية

تصاعد الشكوك الدولية والقانونية بأهداف «مجلس السلام» الذي أطلقه «ترامب»

لندن – رام الله- غزة/ محمد عيد:

حظي إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب رسميا تدشين "مجلس السلام" لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، بمقاطعات دولية وأوروبية وتشكيك بأهداف المجلس الذي يسعى من خلاله رئيسه لأن يكون "بديلا عن هيئة الأمم المتحدة".

وفور الإعلان عن المجلس الذي وقع أعضاءه على ميثاقه

2

خبراء وصناعيون: التعافي الاقتصادي في غزة يبدأ بإحياء المصانع لا بالمساعدات

غزة/ رامي رمانة

أجمع صناعيون واقتصاديون على أن أي تعاف اقتصادي حقيقي في قطاع غزة يظل مرهونًا بإعادة تشغيل القطاع الصناعي، والتحول من اقتصاد قائم على الاستهلاك والمساعدات إلى اقتصاد إنتاجي مستدام، في ظل الدمار الواسع الذي خلّفته الحرب وشلل المنظومة الاقتصادية.

وأكد رجل الصناعة علي الحايك أن التعافي الاقتصادي في غزة لم يعد خيارًا مؤجلًا، بل ضرورة عاجلة، داعيًا إلى خطوات فورية لدعم القطاع الخاص وتشغيل المصانع المتوقفة، في وقت تتفاقم فيه البطالة وتتسع دائرة الفقر.

وأوضح أن القطاع الصناعي يشكّل المشغّل الأساسي لمئات العمال وآلاف الأسر التي تعتمد على الدخل الصناعي كمصدر رئيسي للعيش.

وشدد الحايك، لصحيفة "فلسطين"، على أهمية توفير قروض عاجلة لتمويل المشاريع المتعثرة، بما يسهم في إعادة تحريك الدورة الاقتصادية، محذرًا

4

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
الأحد 6 شعبان 1447هـ 25 يناير/ كانون الثاني
Sunday 25 January 2026
WWW.FELESTEEN.PS

حماس: تهجير الاحتلال لعائلات شلال العوجا عملية اقتلاع ممنهجة

إسطنبول/ فلسطين:

أكد القيادي في حركة حماس محمود مرداوي، أن تهجير الاحتلال لـ15 عائلة جديدة من تجمع شلال العوجا في أريحا، وما سبقه من تهجير 94 عائلة من المنطقة ذاتها، هو عملية اقتلاع ممنهجة تهدف إلى تفريغ الأرض من أصحابها، وجريمة تهجير قسري مكتملة الأركان ترتكب على مرأى العالم.

وحذر مرداوي في تصريح صحفي أمس، من خطورة ما يقوم به الاحتلال من تهجير للعائلات في مختلف محافظات الضفة، عبر التضييق والترهيب والمصادرة والهدم والاعتداءات المتكررة، وزرع بؤر استيطانية جديدة بسياسة الأمر الواقع.

وشدد على أن الصمت على تهجير سكان تجمع شلال العوجا اليوم يعني فتح الباب لاقتلاع تجمعات أخرى غدًا.

وأكد أن المخطط لا يقف عند حدود هذا التجمع، بل يستهدف الوجود الفلسطيني برمته في الأغوار وكامل الضفة الغربية.

وطالب مرداوي بتعزيز الفعل الميداني المقاوم، والإسناد الشعبي.

ودعا المجتمع الدولي للتحرك بكل قوة للجم الاحتلال واتخاذ كل العقوبات الرادعة بحقه والعمل على وقف توسعه الاستيطاني بكل السبل.

إصابة سيدة باعتداء للمستوطنين شمال رام الله

رام الله/ فلسطين:

أصيبت سيدة فلسطينية، مساء أمس، بجراح بين الخطيرة والمتوسطة، إثر اعتداء للمستوطنين على منزل في أطراف بلدة بيرزيت، شمالي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية المحتلة.

وقالت مصادر محلية، إن المستوطنين هاجموا في وقت سابق، منزلًا في بلدة بيرزيت، واعتدوا بالضرب على سيدة داخل منزلها؛ قبل أن يتدخل أبناؤها للدفاع عنها وصدّ الاعتداء الإسرائيلي.

وأشارت المصادر إلى أن الشبان نجحوا في "طرد" المستوطنين من المنزل؛ قبل أن يتدخل جيش الاحتلال ويقتحم المنزل مرة أخرى ويعتقل عددًا من الفلسطينيين، إضافة إلى تكسير وتخريب منازل في المنطقة.

وأوردت مصادر طبية، أن سيدة فلسطينية وصلت المستشفى الاستشاري وهي تُعاني من نزيف على الدماغ إثر تعرضها للضرب على منطقة الرأس والجزء العلوي من جسدها.

تهجير جماعي في الأغوار.. مستوطنون يُفرغون تجمع شلال العوجا ويُوسّعون الاستيطان بالقوة

أريحا– غزة/ جمال غيث

أجبرت اعتداءات منظمة نفذها مستوطنون، بحماية مباشرة من جيش الاحتلال الإسرائيلي، 15 عائلة فلسطينية على الرحيل القسري من تجمع شلال العوجا البدوي شمال مدينة أريحا، ليرتفع عدد العائلات المهجّرة من التجمع إلى 94 عائلة، في واحدة من أوسع عمليات الإفراغ القسري التي شهدتها الأغوار خلال الفترة الأخيرة.

وتأتي هذه التطورات في سياق تصعيد متواصل يستهدف التجمعات البدوية في الأغوار الفلسطينية، ضمن سياسة إسرائيلية ممنهجة تهدف إلى تفريغ الأرض من سكانها الأصليين، وفرض وقائع استيطانية جديدة في المناطق المصنفة (ج).

وقال الخبير في شؤون الاستيطان صلاح الخواجا إن ما جرى في شلال العوجا لا يُعد حادثًا منفردًا، بل حلقة ضمن مخطط متكامل للسيطرة على مناطق (ج) التي تشكل نحو 63% من مساحة الضفة الغربية المحتلة.

وأوضح أن التجمع كان يضم قرابة 100 عائلة فلسطينية، إلا أن عمليات التهجير تسارعت خلال الأسابيع الماضية، بدءًا بعائلات الكعابنة وزايد، وصولًا إلى العائلات المتبقية التي أجبرت، أمس، على الرحيل.

وأوضح الخواجا لصحيفة "فلسطين" أن التجمع بات شبه خالٍ من السكان، ولم يتبقَّ فيه سوى مسجد ومدرسة خاليين من المصلين والطلبة، في مؤشر خطير على حجم الاستهداف الممنهج للتجمعات البدوية، لافتًا إلى أن المنطقة الممتدة من شرق رام الله حتى غرب أريحا تشهد تفريغًا واسعًا من سكانها الفلسطينيين لصالح التوسع الاستيطاني.

وبيّن أن المنازل والمراعي وينابيع المياه التي كانت تمثل شريان الحياة للأهالي أصبحت تحت سيطرة ما يُعرف بـ"البؤر الاستيطانية الرعوية"، في إطار مشروع استعماري استيطاني تدعمه حكومة الاحتلال وتنفذه مجموعات المستوطنين ميدانيًا.

ولفت الخواجا إلى زيارة وزير المالية في حكومة الاحتلال اليمينية المتطرفة، بتسلئيل سموتريتش، للمنطقة قبل أسبوعين، وتصريحاته الداعمة للمستوطنين، معتبرًا ذلك دليلًا واضحًا على الرعاية الرسمية للإرهاب الاستيطاني، إلى جانب تخصيص موازنات ضخمة لدعم البؤر الاستيطانية الجديدة ضمن خطط توسيع السيطرة على الأرض.

وأكد أن حكومة الاحتلال، رغم أزماتها الاقتصادية، ضاعفت خلال العامين الماضيين موازنات وزارتي الحرب والاستيطان، في إطار منظومة متكاملة تضم الجيش والمستوطنين والقيادة السياسية والتشريعات القانونية، وتهدف إلى تفتيت الأرض الفلسطينية وتحويلها إلى معازل منفصلة.

بدوره، قال الخبير في شؤون الاستيطان نصفت الخفش إن ما تشهده الأغوار يمثل واحدة من أخطر المراحل التي تمر بها القضية الفلسطينية، في ظل تصاعد غير مسبوق في الاستيطان واعتداءات المستوطنين، التي تتم تحت حماية كاملة من جيش الاحتلال، وتهدف بشكل مباشر إلى تهجير الفلسطينيين من أراضيهم.

وأوضح الخفش لـ"فلسطين" أن هذه الممارسات تشكل انتهاكًا صارخًا للقوانين والمواثيق الدولية، مؤكدًا أن الاحتلال يواصل سياسة التهجير القسري بشكل ممنهج، خاصة في المناطق ذات الأهمية الزراعية والاقتصادية والاستراتيجية كالأغوار.

من جهتها، أفادت منظمة البيدر الحقوقية بأن سلسلة الاعتداءات والمضايقات المتواصلة من قبل المستوطنين، بما في ذلك الرعي الجائر وتخريب الأراضي الزراعية وتدمير المحاصيل، أدت إلى تهجير عشرات العائلات من تجمعات بدوية مختلفة في الأغوار الشمالية.

وأكدت المنظمة في بيان صحفي، أن هذه الانتهاكات تعكس سياسة منظمة تهدف إلى خلق بيئة طاردة وغير صالحة للحياة، محذرة من تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة تهدد الوجود الفلسطيني في المنطقة.

ودعت منظمة البيدر المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية والإعلامية إلى تحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية، والتحرك العاجل لوقف جرائم التهجير القسري، وحماية التجمعات البدوية الفلسطينية من مخططات الإفراغ والاستيطان.

اعتبر 17 أكتوبر يوما لاستذكار ضحايا الجريمة..

البرلمان العربي يتبنى توصيفا قانونيا للإبادة الجماعية

القاهرة/ فلسطين:

أعلن البرلمان العربي، أمس، دعمه لتبني دعوة السفير مهند العكلوك، المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية، اسم وتوصيف قانوني لجريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبتها "إسرائيل" ضد الشعب الفلسطيني.

وقال البرلمان العربي في جلسته الثانية من دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الرابع، التي عُقدت أمس، في مقر الجامعة العربية، إنه يدعم تبني اسمًا لجريمة الإبادة الجماعية وتوصيف قانوني ويوم لإحياء ذكرى ضحاياها وإلحاق العقوبات والعار بمرتكبيها.

واعتبر القرار يوم الـ 17 من أكتوبر/ تشرين الأول، كل عام، "يومًا لاستذكار ضحايا جريمة الإبادة الجماعية في غزة". داعيًا إلى ملاحقة مرتكبيها بكل الوسائل والأدوات القانونية الوطنية والإقليمية والدولية.

وأورد القرار: "يوم 17 أكتوبر عام 2023، شهد قتل كيان الاحتلال الإسرائيلي، أكثر من 700 شهيد فلسطيني في أقل من 24 ساعة، بمن فيهم ضحايا مجزرة المستشفى الأهلي العربي (المعمداني) ومجازر أخرى في مدينة غزة".

جاء ذلك خلال الاجتماع بشأن الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبناء على دعوة مندوب دولة فلسطين الدائم لدى جامعة الدول العربية.

وفي الـ 7 من أكتوبر 2023، بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي حرب إبادة جماعية وعدوانية ضد المدنيين في قطاع غزة، تزامنًا مع قصف جوي ومدفعي وبحري مُكثف طال منشآت مدنية وسُكانية في القطاع.

"الديمقراطية" تشيد بقرار بلجيكا وقف تصدير السلاح إلى (إسرائيل)

رام الله/ فلسطين:

أشادت دائرة المقاطعة في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بالخطوة البلجيكية التي تقضي بمنع تصدير ونقل الأسلحة المستخدمة ضد الشعب الفلسطيني، إضافة إلى حظر عبور الطائرات العسكرية المتجهة إلى (إسرائيل) عبر الأراضي البلجيكية. وقالت دائرة المقاطعة في الجبهة الديمقراطية في بيان صحفي أمس، إن القرار الصادر عن وزارة الخارجية البلجيكية والمرسوم الملكي المرافق له يعكسان التزامًا واضحًا بالقانون الدولي الإنساني. وأكدت الدائرة أن هذه الخطوة تشكّل تحولًا سياسيًا وقانونيًا مهمًا ينسجم مع واجب الدول في عدم التورط أو المشاركة في جرائم الحرب والانتهاكات التي يتعرض لها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأعلنت المتحدثة باسم الخارجية البلجيكية أمس، صدور مرسوم ملكي يحظر توقف وعبور طائرات تنقل معدات عسكرية إلى (إسرائيل)، التزاما بالقانون الدولي.

بديلا عن الأمم المتحدة وشطب الحقوق الفلسطينية

تصاعد الشكوك الدولية والقانونية بأهداف "مجلس السلام" الذي أطلقه "ترامب"

لندن – رام الله- غزة/ محمد عيد:

حظي إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب رسميا تدشين "مجلس السلام" لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، بمقاطعات دولية وأوروبية وتشكيك بأهداف المجلس الذي يسعى من خلاله رئيسه لأن يكون "بديلا عن هيئة الأمم المتحدة".

وفور الإعلان عن المجلس الذي وقع أعضاءه على ميثاقه الخميس، على هامش أعمال منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، أعلن رئيس المجلس الأوروبي أنطونيو كوستا أن لدى قادة الاتحاد الأوروبي شكوكا جدية بشأن ميثاق "مجلس السلام"، وذكر أن عددا من عناصر الميثاق تطرح تساؤلات حول نطاق عمل المجلس وإدارته ومدى توافقه مع ميثاق الأمم المتحدة.

وشملت المواقف أيضا دول حليفة مثل فرنسا، بريطانيا، وإسبانيا، في وقت أعلن ترامب سحب دعوته لرئيس الوزراء الكندي مارك كارني للانضمام إلى المجلس، وذلك غداة تصريحات الأخير الذي لفت خلالها الأنظار حول "تصدع" في النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة.

وبجانب تحفظات الاتحاد الأوروبي، أعلنت إسبانيا رفضها المشاركة في المجلس، فيما اتهم الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، نظيره الأميركي بالسعي إلى أن يصبح "سيدا لأمم متحدة جديدة" عبر إنشاء "مجلس السلام"، مؤكدا أنه تواصل مع عدد من القادة في العالم للدفاع عن المنظمة الأممية وإصلاحها.

وبحسب البيت الأبيض، فقد وُجهت الدعوة إلى نحو 60 دولة للانضمام إلى المجلس، بينما وافقت قرابة 35 دولة بالفعل.

ولم يقتصر الهجوم على تلك الدول أو الأعضاء في الأمم المتحدة بل هاجمت منظمة العفو الدولية، مراسم تأسيس "مجلس السلام" مسلطة الضوء على تداعيات خطيرة لهذه الخطوة على القانون الدولي ومنظومة حقوق الإنسان.

وأكدت العفو الدولية أن "مجلس السلام" يكشف عن تجاهل صارخ للقانون الدولي وحقوق الإنسان، معتبرة أن هذه الخطوة تمثل تصعيدا خطيرا جديدا في الهجوم على منظومة الأمم المتحدة وآلياتها، ومؤسسات العدالة الدولية، والمعايير العالمية المعتمدة.

"توتر عالمي"

ورغم أن الهدف الأساسي من تشكيل المجلس هو الإشراف على إعادة إعمار غزة، إلا أن ميثاقه لا يحصر دوره في القطاع، ويبدو أنه يتطلع للعب دور أوسع قد ينافس الأمم المتحدة. بحسب مدير مركز المتوسط للدراسات الإقليمية د. أحمد رفيق عوض.

وذكر أن هذا المجلس يطرح من قبل الرئيس الأميركي وباشتراط دفع مليار دولار للانضمام إليه، بمرجعة أمريكية أو "ترامب" ذاته، ويراد من ورائه تجاوز الأمم المتحدة دون قوانين دولية أو أممية.

ووصف عوض لصحيفة "فلسطين"، "مجلس السلام" الجديد بأنه "أداة من أدوات التوتر العالمي" وتعبير عن الهيمنة والتوسع الأميركي في العالم.

بحسب مسودة الميثاق يصف ذاته أنه "منظمة دولية تسعى إلى تعزيز الاستقرار، واستعادة الحكم الرشيد والقانوني، وضمان تحقيق سلام دائم في المناطق المتأثرة أو المهددة بالنزاع"، ويصبح المجلس رسميا بمجرد موافقة 3 دول أعضاء على الميثاق. وسيتولى ترامب أول رئاسة لهذا المجلس، كما سيكون له القرار فيمن تتم دعوتهم للانضمام إلى المجلس الذي تتخذ -وفق المسودة- قراراته بالأغلبية، بحيث يكون لكل دولة عضو صوت واحد، إلا أن جميع القرارات تبقى خاضعة لموافقة الرئيس.

لكن في غزة، شكك عوض بأهداف "مجلس السلام" كونه يخضع للإدارة الأميركية الشريكة في حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة خلال الأعوام 2023،2024،2025.

وشدد على أن الأجدر من وراء هذا المجلس هو تحقيق تسوية سياسية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، بدلا من استبدال الحقوق الفلسطينية بوصاية دولية أو فصل غزة عن الضفة وتفكيك المجتمع الفلسطيني وإنهاء حلم الدول الفلسطينية.

وقال: لا تزال الأمور ضبابية جدا، ويمكن أن تفرغ (إسرائيل) المرحلة الثانية من أهدافها بمعية الإدارة الأميركية.

لكن، وفق توصيات عوض فإن يجب أن يكون هناك ضغط حقيقي من الوسطاء لاتفاق غزة (مصر، قطر، تركيا) على الإدارة الأميركية لإجبار (إسرائيل) على تنفيذ المرحلة الثانية بحسب الاتفاق، دفاع عن الحقوق الفلسطينية وليست تلبية للأهداف الإسرائيلية الأمنية.

"تقسيم المقسم"

في المقابل، يرى الكاتب والمحلل السياسي كامل حواش أن الهدف الأساسي من وراء إنشاء "مجلس السلام" هو تقسيم الأراضي الفلسطينية سواء غزة أو الضفة.

واستدل حواش في حديثه لـ"فلسطين" أنه لا ضرورة لهذا المجلس ولجانه المنبثقة عنه، بل يجب أن يركز هذا المجلس على غزة والمتطلبات الإنسانية وإعادة الإعمار وتثبيت وقف الإبادة الإسرائيلية والمجازر اليومية.

وأعلن وزير الخارجية الأمريكي ستيف ويتكوف في وقت سابق من الشهر الجاري، انطلاق المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، وهي المرحلة الأكثر تعقيدا، ليعلن البيت الأبيض لاحقا اعتماد تشكيلة "اللجنة الوطنية لإدارة غزة/ لجنة تكنوقراط" وتشكيل أعضاء "مجلس السلام"، "قوة الاستقرار الدولية"، ولاحقا ألحقها بهيكل رابع تحت مسمى "المجلس التنفيذي لغزة".

وعبر عن تخوفه من الأطماع الإسرائيلية والأميركية في غزة دون التطرق لحقوق سكانها أو حقوق الشعب والتسوية السياسية العادلة للقضية الفلسطينية.

وتكرارا يطرح ترامب خطة "تحويل القطاع إلى وجهة سياحية عالمية باسم "ريفييرا الشرق الأوسط".

وقال: هناك غياب كامل للفلسطينيين جراء الترتيبات الإسرائيلية – الأميركية الجديدة، والسلطة مغيبة تماما وهذا ما سيدفع ترامب لتطبيق هذه المجالس على الضفة الغربية بدلا عن السلطة.

وبحسب تقرير لـ"معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى" أعدّه مجموعة من مستشاري الرئيس ترامب، المنخرطين في متابعة ملف غزة ما بعد الحرب، يتضمن تقييما غير مسبوق لمستقبل السلطة الفلسطينية، ويخلص إلى أن السلطة، بصيغتها الحالية، لم تعد تعامل في بعض الدوائر الرسمية المؤثرة كخيار قابل للاستمرار.

ويخلص التقرير إلى أن مستشاري الرئيس ترامب لديهم قناعة مطلقة بضرورة استنساخ نفس النموذج لإدارة الضفة الغربية عبر تشكيل لجنة من التكنوقراط الفلسطينيين لإدارة وقيادة الضفة الغربية.

ولذلك شدد حواش على ضرورة وجود دعم عربي وإسلامي دولي للحقوق الفلسطينية، ورفض الحلول الإسرائيلية والأميركية البديلة عن تلك القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

دعت أونروا إلى الاضطلاع بواجباتها..

"قوى غزة" تبحث سُبل تعزيز صمود الفلسطينيين شمال القطاع

غزة/ فلسطين:

بحثت القوى الوطنية والإسلامية واللجان الشعبية، أمس، سبل تعزيز صمود النازحين والمواطنين، وتحسين مستوى الخدمات المقدَّمة لأهالي شمال قطاع غزة، في ظل الظروف الإنسانية الصعبة.

وأكدت "القوى الفلسطينية" في شمال القطاع، في بيان صحفي أمس، على الدور الحيوي والمحوري الذي تقوم به وكالة "أونروا".

وشددت على ضرورة اضطلاع الوكالة الأممية بواجباتها كاملة تجاه أبناء شعبنا، لا سيما في مجالات الإغاثة والتعليم والصحة، مع التشديد على تعزيز المدارس والنقاط التعليمية، وتوسيع الخدمات الصحية بما يلبي احتياجات المواطنين والنازحين.

وذكر بيان الفصائل، أن القوى الوطنية والإسلامية واللجان الشعبية، عقدت في وقت سابق من اليوم (السبت)، اجتماعًا مع إدارة عمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" في شمال قطاع غزة.

ونوه المجتمعون إلى أهمية التعاون والتكامل بين الـ "أونروا" والقوى الوطنية والإسلامية وكافة المؤسسات الوطنية والأهلية، لتقديم أفضل الخدمات الممكنة لأهل شمال القطاع.

ولفت البيان النظر إلى أن الفلسطينيين في شمال قطاع غزة "تحملوا أعباءً جسيمة وأثبتوا صمودًا استثنائيًا في وجه العدوان والحصار".

وفي السياق ذاته، استنكرت القوى الوطنية والإسلامية واللجان الشعبية الحملة "الصهيو-أمريكية" الممنهجة ضد وكالة الأونروا؛ "باعتبارها الشاهد الحي والوحيد على نكبة الشعب الفلسطيني".

ونددت القوى واللجان الفلسطينية بـ "ما يُحاك من مؤامرات تستهدف تقويض دور أونروا وإلغاء وجودها".

وعبرت عن رفضها القاطع لسياسات فصل الموظفين وتقليص خدمات أونروا؛ "لما لذلك من انعكاسات خطيرة على الأوضاع الإنسانية".

وطالبت، بتعزيز دور الوكالة الأممية وحماية حقوق موظفيها وضمان استمرار خدماتها دون انتقاص.

ودعت القوى الفلسطينية إلى تعزيز دور وكالة أونروا عبر تنظيم وقفات شعبية وجماهيرية داعمة. موجهة نداءً إلى جميع مكونات الشعب الفلسطيني للمشاركة الفاعلة في هذه الوقفات، دفاعًا عن الوكالة، وحفاظًا على وجودها ودورها الوطني والإنساني في خدمة اللاجئين وأبناء شعبنا في شمال قطاع غزة.

4 شهداء ومصابون في خروقات إسرائيلية لاتفاق التهدئة في غزة

مواطن يودع طفله في مستشفى الشفاء أمس (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

غزة/ فلسطين:

قتل أربعة فلسطينيين وأصيب آخرون، أمس، جراء خروقات متكررة من قبل الاحتلال الإسرائيلي لاتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، شملت قصفًا مدفعيًا وجويًا استهدف مناطق سكنية في جنوب وشمال القطاع.

وأفادت مصادر طبية ومحلية باستشهاد المواطن نور فريد أبو ستة (26 عامًا) إثر قصف جنوبي مدينة خان يونس، كما استشهد الطفلان سليمان ومحمد الزوارعة في قصف شمال بيت لاهيا.

إضافة إلى ذلك، أعلن مجمع ناصر الطبي عن استشهاد فلسطيني وإصابة عدة آخرين بقصف بمخيم حلاوة في جباليا، فيما أُصيب فلسطيني آخر برصاص قوات الاحتلال وسط مدينة خانيونس.

ووصل المصابون إلى مستشفيات الشفاء والهلال في منطقة السرايا وسط غزة، وسط استنفار طبي لمواجهة التداعيات. وفي الوقت ذاته، واصلت آليات الاحتلال إطلاق نيرانها على مناطق شرقي خانيونس، كما قصفت المدفعية حي الزيتون جنوب شرق مدينة غزة، فيما استهدف الطيران المروحي مدينة رفح جنوب القطاع.

وبحسب وزارة الصحة الفلسطينية، بلغ عدد الشهداء منذ سريان اتفاق وقف إطلاق النار في 11 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي 477 شهيدًا، إضافة إلى 1,301 مصاب، مع تسجيل 713 حالة انتشال. أما منذ بدء العدوان الإسرائيلي في 7 أكتوبر 2023، فقد ارتفع إجمالي الشهداء إلى 71,562 فلسطينيًا، فيما تجاوزت الإصابات 171,379.

خرائط إعادة الإعمار أم مشروع سيطرة؟

قراءات فلسطينية تحذّر من أهداف «غزة الجديدة»

غزة/ عبد الرحمن يونس:

أثارت خرائط وتصورات طرحتها الإدارة الأمريكية تحت عنوان "غزة الجديدة"، بدعوى إعادة إعمار القطاع بعد حرب الإبادة المستمرة، موجة تحذيرات فلسطينية من كونها تتجاوز البعد الإنساني والعمراني، لتندرج ضمن مشروع سياسي–أمني يعيد تشكيل قطاع غزة جغرافيًا وديموغرافيًا بما يخدم المصالح الإسرائيلية، ويقوّض الحقوق الوطنية الفلسطينية.

وأكد مدير المركز الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، الدكتور رامي عبدو، أن الخطة الأمريكية لا يمكن التعامل معها كمبادرة اقتصادية منفصلة، بل تمثل جزءًا من مخطط متكامل يستهدف تفكيك البنية الفلسطينية في غزة، عبر إعادة هندسة جغرافية قسرية تُقسّم القطاع إلى مناطق معزولة، وتُخضع ما تبقى منه لمنظومة سيطرة أمنية إسرائيلية عبر المعابر والبنية التحتية.

وأوضح عبدو، لصحيفة "فلسطين"، أن الخرائط المقترحة تبتلع مساحات واسعة من أراضي القطاع، خصوصًا في الشمال والشرق، وتحول غزة إلى كيان مفكك منزوع الإرادة، تُدار وظائفه الاقتصادية والخدمية بما يخدم الاحتلال، في مسار يبدأ بتغيير الهوية الوطنية، ولا ينتهي عند شطب حق العودة وتعطيل دور المؤسسات الأممية.

واعتبر عبدو أن هذه الرؤية تمثل امتدادًا لمشاريع تصفوية سابقة، تسعى إلى تحويل غزة إلى "منطقة خدمات" خاضعة أمنيًا، واصفًا الخطة بأنها أشبه بـ"نماذج تقنية واهية" تتجاهل طبيعة الاحتلال الاستئصالي الذي لا يعترف بحقوق السكان الأصليين.

من جانبه، رأى الباحث في الشأن السياسي الفلسطيني باسل خلف، أن الأسس التي تقوم عليها الخطة الأمريكية غير واقعية، لأنها تتعامل مع غزة كفراغ جغرافي بلا تاريخ أو هوية، مؤكدًا أن رغبة الفلسطينيين في إعادة الإعمار لا تعني القبول بإعمار مفروض يتناقض مع حقوقهم واحتياجاتهم الوطنية.

وأشار خلف، في حديث إعلامي تابعته فلسطين، إلى أن الخرائط تكشف بوضوح هدف إعادة الهندسة الديموغرافية للقطاع، عبر إفراغ مناطق محددة وإعادة توزيع السكان وفق اعتبارات أمنية إسرائيلية، لافتًا إلى أن التدمير الواسع للمنازل وتجريف الأراضي ليس نتاج الحرب فقط، بل تمهيد لفرض هذه الرؤية كأمر واقع.

بدورها، حذّرت الباحثة في قضايا الإعلام والقانون الدولي الإنساني سجود عوايص من البنية الفكرية التي تقف خلف الخطة، معتبرة أنها امتداد لعقلية "صفقة القرن"، حيث تُختزل القضايا الوطنية في مشاريع استثمارية، ويُتعامل مع غزة كصفقة عقارية لا كوطن مأهول بشعب له حقوق غير قابلة للتصرف.

وأوضحت عوايص، في قراءة تحليلية تابعتها فلسطين، أن الطرح الأمريكي يتعامل مع القطاع كـ"أرض بلا شعب"، متجاهلًا الذاكرة الجمعية وحقوق الملكية، ومحذّرة من أن المقاربة الاقتصادية تُستخدم غطاءً لسياسات تهجير قسري، عبر نقل الثقل السكاني وطمس مخيمات اللاجئين وإسقاط رمزيتها السياسية.

وأضافت أن ربط غزة الكامل بالبنية التحتية وسلاسل التوريد الإسرائيلية يُفقدها أي مقومات للسيادة، ويحوّلها إلى كيان تابع اقتصاديًا وأمنيًا، خاضع لشروط الاحتلال.

وتتقاطع هذه المواقف في التأكيد على أن خطة "غزة الجديدة" ليست مشروع إعمار محايدًا، بل رؤية اقتصادية–أمنية تهدف إلى تأمين إسرائيل، وتصفية القضايا الجوهرية للصراع، وفي مقدمتها قضية اللاجئين وحق العودة، تحت غطاء التنمية والاستثمار.

ويجمع الخبراء على أن هذه الرؤية تتجاهل حقيقة راسخة، مفادها أن الفلسطيني لا يقايض الحرية بالازدهار الاقتصادي، ولا يقبل بإعادة إعمار مشروطة بالتنازل عن حقوقه الوطنية، ما يجعل الخطة محكومة بالفشل، مهما حملت من وعود وشعارات.

وفي المحصلة، تكشف خرائط "غزة الجديدة" عن محاولة لإعادة إنتاج السيطرة بوسائل أقل صخبًا من الحرب، لكنها لا تقل خطورة عنها، في ظل استمرار تجاهل العدالة وحقوق الشعب الفلسطيني، ما ينذر بمزيد من الرفض والمواجهة بدل الاستقرار المنشود.

تحذير من توظيف سياسي لغزة

بشور: «مجلس السلام» الأمريكي أداة لإعادة إنتاج الهيمنة الدولية

بيروت – غزة / جمال غيث:

حذّر الرئيس المؤسس للمنتدى القومي العربي في لبنان، معن بشور، من أن إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تشكيل ما يُسمّى بـ«مجلس السلام» لقطاع غزة لا يندرج في إطار مبادرة إنسانية أو سياسية لمعالجة العدوان، بل يعكس مقاربة استعمارية جديدة تهدف إلى إعادة تشكيل النظام الدولي وفق منطق القوة والمصالح الأمريكية.

وأوضح بشور، لصحيفة فلسطين، أن ترامب لا يُولي أهمية تُذكر للأطر القانونية أو المرجعيات الدولية، ويعتمد على فرض الوقائع بالقوة باعتبارها مصدرًا للشرعية، الأمر الذي يحرج حتى أقرب حلفاء واشنطن، ويكشف طبيعة التفكير التي تحكم مبادراته السياسية.

وأشار إلى أن السياسات الأمريكية في المنطقة العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، تقوم على مبدأ التجزئة، من خلال التعامل مع القضايا الكبرى كملفات منفصلة، بما يُسهّل التحكم بها وإخضاعها سياسيًا وأمنيًا، وهو ما ينسحب على فكرة «مجلس السلام» وتركيبته.

وبيّن بشور أن غالبية الأطراف المشاركة في المجلس تدور في الفلك الأمريكي، بما في ذلك دول عربية اتخذت مواقف بدت مستقلة نسبيًا، لكنها ما تزال تراعي المصالح الأمريكية، خاصة في ظل التوازنات الدولية التي تشمل روسيا والصين، الداعمتين للقضية الفلسطينية، دون الرغبة في الدخول بمواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة أو الاحتلال الإسرائيلي.

ولفت إلى أن ترامب يعتقد أنه بحاجة إلى وقت لإقناع بعض الدول العربية بتمويل هذا المجلس، على غرار التزامات مالية سابقة فرضتها واشنطن، إلا أنه توقّع أن تواجه هذه المساعي عقبات حقيقية في حال تعارضت مصالح الدول العربية والإسلامية مع الموقف الإسرائيلي، وهو ما يفسّر حالة التردد داخل كيان الاحتلال بشأن الانضمام إلى المجلس.

وفي ما يتعلق بعضوية المجلس، تساءل بشور عن جدوى إشراك شخصيات متهمة بارتكاب جرائم حرب موثقة، معتبرًا أن الهدف لا يقتصر على إضفاء غطاء سياسي على الإدارة الأمريكية، بل السعي لتحويلها من طرف فاعل في العنف إلى وسيط يدّعي العمل على وقفه، قبل أن تستعيد المقاومة الفلسطينية زمام المبادرة.

وأضاف أن امتناع رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، أو مسؤولين إسرائيليين آخرين متهمين بانتهاك القانون الدولي، عن الانضمام للمجلس، يعود إلى خشيتهم من أن يتحول إلى منصة سياسية أو قانونية قد تفرض عليهم التزامات بوقف الجرائم المرتكبة في غزة، بما يهدد مواقعهم السياسية.

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد أعلن رسميًا تدشين «مجلس السلام» لقطاع غزة خلال منتدى دافوس الاقتصادي، واصفًا إياه بأنه يضم «أفضل القادة في العالم» ويمتلك فرصة ليكون من أبرز الكيانات الدولية، وهي خطوة اعتبرها بشور جزءًا من رؤية أمريكية أشمل لإعادة صياغة النظام الدولي تحت مظلة النفوذ الأمريكي.

د. فايز أبو شمالة

القرود الفلسطينية وقُطف الموز الإسرائيلي

وضع العلماء خمسة قرود في قفص، وتعمدوا أن يعلقوا في القفص قطفاً من الموز.

وبمجرد أن هجمت القرود على قطف الموز، راح العلماء يرشون عليها كميات ضخمة من المياه البارد، مما أجبر القرود على الابتعاد عن قطف الموز، والاكتفاء بالنظر إليه.

بعد دقائق، حرك الجوع أحد القرود، فتقدم من قطف الموز، فكانت النتيجة أن ضخ العلماء الماء البارد على القرود كلها داخل القفص.

وهكذا تواصلت التجربة، حتى أدركت القرود الخمسة أن الاقتراب من قطف الموز يعني الغرق في المياه، والغرق في البرد.

بعد أيام من السكينة بين قطف الموز والقرود، أخرج العلماء قرداً من أصحاب التجربة، وأدخلوا بدلاً منه قرداً آخر لم يعش تجربة الموز ورش الماء.

القرد الجديد سارع إلى قطف الموز، وقبل أن يلامسه بيده، انقضت عليه القرود الأربعة ذو التجربة، ومنعوه من ملامسة قطف الموز، ولسان حال القرود يقول: سيتم رشنا بالماء البارد، سيقع علينا العقاب، ونغرق في الماء والثلج.

القرد الجديد فهم المعادلة القاسية من خلال النقل، وأدرك استحالة الاقتراب من قطف الموز.

بعد أيام أخرج العلماء قرداً آخر ممن عاش تجربة رش الماء، واستبدلوه بقرد جديد لم يشهد التجربة.

وعندما حاول القرد الجديد الاقتراب من قطف الموز، انقضت عليه القرود الأربعة، بما فيهم القرد الذي لم يشهد تجربة رش الماء، ومنعوا القرد الجديد من ملامسة قطف الموز، ولسان حال القرود يقول: إن لمست قطف الموز، ستدمر البلد، وتجلب لنا الموت والدمار، وخراب الديار.

وهكذا تواصلت التجربة حتى أخرج العلماء كل القرود التي كانت لها تجربة مع رش المياه، واستبدلوها بقرود لم تشهد التجربة، ولكنها حفظت الدرس من القرود صاحبة التجربة، فصارت تمنع كل قرد جديد أن يقترب من قطف الموز، ولسانها يقول: لا تجلب علينا الدمار وخراب الديار.

العدو الإسرائيلي لا يرانا نحن العرب الفلسطينيين إلا قروداً في قفص، العدو الإسرائيلي لا يتعامل معنا كبشر، لنا حقوق إنسانية وحقوق سياسية، وحقوق تاريخية ودينية بأرض فلسطين، ومن الخطيئة أن تنطلي أطماع الصهاينة وأهدافهم العدوانية على *بعض النخب السياسية في مجتمعنا الفلسطيني، الذين صدقوا أنهم فعلا ًقرود في القفص الإسرائيلي، وأن الاقتراب من المقدسات الصهيونية إرهاب وعنف وجريمة، فراحوا يتهمون كل رجل فلسطيني يحارب الاحتلال بأنه إرهابي*، وسيكون السبب في تدمير البلاد، وجر الخراب على العباد، متجاهلين أن القاتل والمدمر والمجرم هو الاحتلال الإسرائيلي، وليس من يفكر في محاربة الاحتلال.

وحتى يومنا هذا، تجد *الكثير من الكتاب الفلسطينيين والقادة والسياسيين يحمّلون المقاومة الفلسطينية المسؤولية عن دمار غزة، وخراب البيوت، ويبرئون العدو الإسرائيلي وجيشه من مسؤولية قصف المدنيين، وقتل الأطفال، وتهجير الناس من بيوتهم، وتدميرها على رؤوسهم*، وتخريب ممتلكاتهم، ومقومات حياتهم.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشيخ رضوان الشرعية

الموضوع/ مذكرة تبليغ حضور
صادرة عن محكمة الشيخ رضوان الشرعية

إلى المدعى عليها/ جاكلين محمد رشيد حمدونة من بيت لاهيا وسكانها سابقاً ومجهولة محل الإقامة في مصر الآن، يقتضي حضورك إلى هذه المحكمة يوم الاثنين الواقع في 2026/3/2م الساعة العاشرة صباحاً للنظر في القضية أساس 2026/21 وموضوعها قطع نفقة عدة والمقامة عليك من قبل المدعي / محمد سعيد محمود أبو طبنجة من بربره وسكان جباليا وكيله المحامي/ حسين النحال، وإن لم تحضري في الوقت المعين أو ترسلي وكيلاً عنك أو تبدِ للمحكمة معذرة مشروعة يجرِ بحقك المقتضى الشرعي لذلك جرى تبليغك حسب الأصول.

وحرر في 2026/1/21

قاضي الشيخ رضوان الشرعي
القاضي الشرعي الدكتور/ محمود صلاح فروخ

وقف الإبادة لا يوقف الجوع.. التكايا شريان الحياة لمئات آلاف العائلات في غزة

غزة/ محمد الأيوبي:

في ساحة إحدى المدارس الحكومية في حي الرمال، غربي مدينة غزة، لم يعد صوت الجرس المدرسي هو ما يجذب الأطفال، بل قرقعة أواني الطعام المعدنية، وصراخ متداخل لعشرات المواطنين الذين اندفعوا دفعة واحدة نحو إناء طعام ساخن وصل للتو.

الإناء الذي احتوى على الأرز والقليل من اللحم تحول إلى نقطة جذب، لا لكونه وجبة عادية، بل لأنه استثناء نادر في واقع باتت فيه لقمة الطعام حلمًا يوميًا، يتصارع عليه الأطفال قبل الكبار، في مشهد يلخص عمق الكارثة الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون في قطاع غزة.

وتحولت المدارس في قطاع غزة من مكان للتعليم إلى مراكز إيواء مكتظة بمئات آلاف النازحين، بعدما دُمرت منازلهم وأُجبروا على النزوح القسري، فيما أصبحت "التكيات" شريان الحياة الوحيد لتلك العائلات.

لا يكفي الجميع

وسط الزحام، كان الطفل محمد قنوع (12 عامًا)، من حي الشجاعية شرقي المدينة، يحمل بين يديه وعاءً بلاستيكيا صغيرا، بالكاد يحتوي على مكيال من الأرز. يقول محمد، بصوت يخالطه التعب: "آتي كل يوم إلى هنا لأحصل على الطعام لعائلتي المكونة من سبعة أفراد. والدي لا يعمل، ولا يوجد لدينا طعام غير ما نحصل عليه من التكية. إذا لم نأتِ، لا نأكل".

يضيف محمد وهو ينظر إلى الإناء بين يديه: "اليوم الطعام أرز مع لحم، وهذه وجبة دسمة بالنسبة لنا. الأولاد يتدافعون لأن اللحم نادر، والجميع يأتي أملاً في الحصول عليه، وغالبًا لا تكفي الكمية للجميع"، مشيرًا إلى أن الأيام الأخرى لا تشهد هذا التزاحم حيث تتكرر وجبات الطعام المقدمة.

وتتنوع الوجبات التي تقدمها هذه التكيات بين الأرز والعدس والمعكرونة والفاصولياء، فيما تبقى اللحوم نادرة الحضور، لا تظهر إلا في أيام قليلة، فتتحول إلى حدث استثنائي ينتظره الصغار بلهفة. ومع ذلك، تبقى الكميات محدودة، لا تكفي في كثير من الأحيان لسد جوع العائلات.

على بعد أمتار قليلة، وقفت الطفلة ليان أبو العطا، البالغة من العمر 11 عاماً، بجسدها النحيل وسط الزحام. كانت تمسك بإناء معدني، وتنتظر منذ ساعات الصباح الأولى وصول التكية. تقول ليان: "أنتظر كل يوم حتى يأتي الطعام، لأخذه إلى عائلتي. نعيش في خيمة قريبة، ولا يوجد لدينا شيء نطبخه"، مشيرة إلى أنها "أحياناً ننتظر طويلاً، وأحياناً ينفد الطعام قبل أن نصل".

مصدر أساسي للطعام

ولا تقتصر المعاناة على الأطفال وحدهم. حسن حمد، أحد المواطنين الذين يعتمدون بشكل كامل على هذه التكيات، يقول لـ"فلسطين": إن الوجبة التي يحصل عليها باتت المصدر الأساسي لطعامه وطعام عائلته.

ويضيف بأسى: "في كثير من الأحيان لا أتمكن من الحصول على وجبة، لأن الطعام المتوفر لا يكفي الجميع".

ويشير حمد إلى أن الوجبات المقدمة تعتمد في الغالب على النشويات مثل الأرز، وتفتقر إلى اللحوم والبروتينات الضرورية، ما يجعلها غير كافية لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية، خصوصًا للأطفال وكبار السن.

السيدة الثلاثينية أم أحمد، وهي أم لأربعة أطفال من بلدة بيت حانون شمالي القطاع، تروي مأساة تتكرر كل يوم. تقول لـ"فلسطين": "لا أملك غير الخبز وبعض المعلبات لإطعام أطفالي. آتي يومياً إلى التكية لأنه لا يوجد بديل لنا".

تعيش هذه الأم مع عائلتها في خيمة من النايلون بعد أن دُمر منزلهم في بداية حرب الإبادة على قطاع غزة، وتؤكد أن وجود الطعام في الأسواق لا يعني القدرة على شرائه: "الأسعار مرتفعة جداً، وزوجي لا يعمل منذ بداية الحرب بعد أن فقد مصدر رزقه. لم يعد لدينا ما نسد به رمق أطفالنا سوى هذه التكيات".

وتشير إلى أنها تضطر للوقوف لساعات طويلة، تحت الشمس أو البرد، في انتظار دورها: "أحياناً نعود بكمية قليلة، لكنها تبقى أفضل من الجوع"، تقول بصوت خافت. وتضيف: "لولا التكية، لما أكلنا شيئاً. حتى هذه الوجبة القليلة تمنحنا فرصة للعيش".

والثلاثاء الماضي، أكد برنامج الأغذية العالمي، أن الوضع الغذائي في قطاع غزة لا زال شديد الهشاشة رغم توسيع نطاق عمليات الإغاثة منذ وقف إطلاق النار، فيما قالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إن سكان قطاع غزة يواجهون معاناة شديدة، وأنهم بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة.

ورغم انتهاء الإبادة بدخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2025، فإن الأوضاع المعيشية لم تشهد تحسنًا كبيرا، بسبب تنصل (إسرائيل) من الإيفاء بالتزاماتها التي نص عليها الاتفاق بما فيها إدخال الكميات المتفق عليها من المواد الغذائية والإغاثية والطبية، والبيوت المتنقلة، وفتح المعابر.

وعلى مدى عامين، خلفت الإبادة الإسرائيلية بدعم أمريكي في غزة أكثر من 71 ألف شهيد و171 ألف جريح فلسطينيين، معظمهم أطفال ونساء، ودمارا طال نحو 90 بالمائة من البنى التحتية المدنية، مع تكلفة إعمار قدرتها الأمم المتحدة بنحو 70 مليار دولار.

خبراء وصناعيون: التعافي الاقتصادي في غزة يبدأ بإحياء المصانع لا بالمساعدات

غزة/ رامي رمانة

أجمع صناعيون واقتصاديون على أن أي تعاف اقتصادي حقيقي في قطاع غزة يظل مرهونًا بإعادة تشغيل القطاع الصناعي، والتحول من اقتصاد قائم على الاستهلاك والمساعدات إلى اقتصاد إنتاجي مستدام، في ظل الدمار الواسع الذي خلّفته الحرب وشلل المنظومة الاقتصادية.

وأكد رجل الصناعة علي الحايك أن التعافي الاقتصادي في غزة لم يعد خيارًا مؤجلًا، بل ضرورة عاجلة، داعيًا إلى خطوات فورية لدعم القطاع الخاص وتشغيل المصانع المتوقفة، في وقت تتفاقم فيه البطالة وتتسع دائرة الفقر.

وأوضح أن القطاع الصناعي يشكّل المشغّل الأساسي لمئات العمال وآلاف الأسر التي تعتمد على الدخل الصناعي كمصدر رئيسي للعيش.

وشدد الحايك، لصحيفة "فلسطين"، على أهمية توفير قروض عاجلة لتمويل المشاريع المتعثرة، بما يسهم في إعادة تحريك الدورة الاقتصادية، محذرًا من أن الواقع الاقتصادي الحالي يقتصر على الاستهلاك دون إنتاج فعلي، وهو ما يضع اقتصاد غزة أمام مخاطر جسيمة.

ودعا إلى إعادة بناء المصانع المتضررة، وتوفير المواد التشغيلية الأساسية، مثل مواد البناء والآلات والمعدات، إلى جانب فتح المعابر بشكل دائم، وإلغاء ما يُعرف بـ"التنسيقات"، التي تعيق استيراد المواد الخام وتشلّ النشاط الصناعي.

وأضاف أن فتح البنوك وتمكين القطاع الصناعي من الوصول إلى التمويل يمثلان شرطًا أساسيًا لاستعادة النشاط الاقتصادي وحماية آلاف فرص العمل من الانهيار. وأكد الحايك أن المرحلة الحالية تتطلب تحركًا عمليًا وجادًا من جميع الأطراف، داعيًا الجهات المحلية والدولية إلى التعاون لإعادة القطاع الصناعي إلى العمل الكامل، بما يدعم الاقتصاد المحلي ويخفف من حدة البطالة والفقر.

من جانبه، قال محمد العصار، أمين سر اتحاد الصناعات الإنشائية، إن القطاع الصناعي بحاجة ماسة إلى تسهيل الحركة وفتح المعابر، لضمان دخول وخروج المواد الخام والمعدات، مؤكدًا أن توفير بيئة عمل آمنة ومستقرة يعد شرطًا أساسيًا لعودة النشاط الصناعي.

وأوضح العصار لـ"فلسطين" أن إنشاء مدن صناعية بعيدة عن مناطق الصراع قد يشكّل حلًا عمليًا لتقليل المخاطر، مشيرًا إلى أن دعم الصناعة يتطلب أيضًا توفير الطاقة اللازمة، ومنح إعفاءات ضريبية على بعض السلع الأساسية، إلى جانب تبسيط الإجراءات المالية والقانونية التي تعيق سير الأعمال.

وشدد على ضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتسريع وتيرة الإعمار، معتبرًا أن هذه الخطوات كفيلة بإعادة تشغيل المصانع ودفع عجلة التنمية الاقتصادية بوتيرة أسرع وأكثر استدامة.

بدوره، قال عضو نقابة الاقتصاديين الفلسطينيين محمد يزيد الناظر إن الانتعاش الاقتصادي لا يتحقق بمجرد تدفق الأموال أو إطلاق المشاريع، بل يبدأ من الجاهزية المؤسسية والبشرية، بما يشمل كفاءة الإدارة، والأنظمة المالية، والكوادر المؤهلة، والذهنية الاقتصادية السائدة.

وأضاف يزيد لـ"فلسطين" أن التجارب السابقة أثبتت أن غياب الجاهزية يؤدي إلى إهدار الفرص، مؤكدًا أن غزة، رغم محدودية مواردها، مطالبة بتسخير كل الإمكانات المتاحة، من خلال التخطيط المالي السليم، وبناء قواعد بيانات دقيقة، وتعزيز الشفافية ورفع كفاءة الإدارة.

وأشار الناظر إلى أن الاستثمار في الإنسان الغزي، عبر التدريب وبناء المهارات، يشكل حجر الأساس لأي نهضة اقتصادية مستقبلية، داعيًا القطاع الخاص إلى لعب دور شريك فاعل في عملية التعافي، لا مجرد متلقٍ للدعم.

كما شدد على دور مؤسسات المجتمع المدني والنقابات المهنية في تهيئة البيئة الاقتصادية، وتقديم الرؤى، والدفاع عن سياسات اقتصادية عادلة تضمن وصول ثمار التعافي إلى أوسع شريحة ممكنة من المجتمع.

وختم بالتأكيد على أهمية الرقمنة والتحول الإلكتروني، حتى في ظل الظروف الصعبة، باعتبارهما أدوات حيوية لتجاوز القيود الجغرافية، وتحسين الكفاءة، وفتح آفاق جديدة للتشغيل والتمويل.

خسائر فادحة تهدد الأمن الغذائي.. مطالبات بخطة إنقاذ عاجلة لقطاع الصيد في غزة

غزة/ رامي رمانة

حذّر مسؤولون في قطاع الثروة السمكية من انهيار وشيك لقطاع الصيد البحري في غزة، في ظل خسائر اقتصادية تتجاوز 110 ملايين دولار، جراء الدمار الواسع الذي خلّفته الحرب، مطالبين بتدخل عربي ودولي عاجل لتنفيذ خطة طوارئ تعيد تشغيل هذا القطاع الحيوي وتحمي الأمن الغذائي لآلاف الأسر.

وقال المدير العام للإدارة العامة للثروة السمكية بوزارة الزراعة، المهندس وليد ثابت، إن قطاع الصيد يمر بأخطر مراحله، بعدما لحقت أضرار جسيمة بالمخزون السمكي والبنية التحتية ومستلزمات العمل، ما أدى إلى توقف آلاف الصيادين عن العمل وارتفاع معدلات الفقر بين عائلاتهم.

وأوضح ثابت، لصحيفة "فلسطين"، أن خطة الطوارئ المقترحة تركز على إعادة تأهيل بيئة البحر ومناطق الصيد، وبناء غرف الصيادين وصناديق التخزين التي دُمّرت بالكامل خلال الحرب، إلى جانب توفير مستلزمات الإنتاج من شباك صيد بمختلف الأحجام، ودعم قوارب "الفايبر جلاس" لتمكين الصيادين من العودة إلى العمل بشكل آمن وفعّال.

وأضاف أن الخطة تشمل أيضًا صبّ إصبعيات الأسماك في البحر لإعادة إحياء المخزون السمكي الذي تعرّض لاستنزاف حاد، وضمان استمرارية الإنتاج في المستقبل، فضلًا عن تقديم دعم مالي مباشر للصيادين، وتعويض المتضررين وأسر الشهداء، للتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة.

وحذّر ثابت من أن استمرار الشلل في القطاع ينذر بانهيار كامل للأمن الغذائي في قطاع غزة، مؤكدًا أن المرحلة الحالية تتطلب تحركا عمليًا عاجلًا يتجاوز حدود المناشدات إلى التنفيذ الفعلي لإعادة بناء هذا القطاع السيادي.

وبيّن أن الحرب دمّرت أكثر من 100 "لانش" صيد، وألحقت أضرارًا بنحو 1800 "حسكة" صيد، إضافة إلى تدمير 250 غرفة للصيادين، واستهداف مقر الثروة السمكية بالكامل، واستشهاد أكثر من 100 صياد أثناء مزاولتهم العمل في البحر.

وأكد أن هذه الخسائر أسفرت عن أضرار اقتصادية مباشرة تتجاوز 110 ملايين دولار، شملت تدمير القوارب والمعدات والبنية التحتية، ما أدى إلى توقف آلاف الصيادين عن العمل وتفاقم الأوضاع المعيشية لعائلاتهم.

وعن واقع الصيد الحالي، أوضح ثابت أن مساحة الصيد تقلصت بشكل حاد لتتراوح بين 200 و300 متر فقط على طول الساحل، الأمر الذي حرم الصيادين من الوصول إلى المناطق الغنية بالأسماك، وأدى إلى تراجع كبير في الإنتاج السمكي، وانتشار ظاهرة الصيد الجائر نتيجة التكدس في مساحة بحرية ضيقة للغاية.

وأشار إلى أن معدل إنتاج الأسماك في غزة قبل الحرب كان يتجاوز 5 آلاف طن سنويًا، إضافة إلى نحو 600 طن من إنتاج المزارع السمكية، لافتًا إلى أن القطاع كان يضم قرابة 6 آلاف صياد نشط، إلى جانب مئات العمال في المرافئ والمزارع السمكية، وتعتمد آلاف الأسر على هذا النشاط كمصدر رزق رئيسي.

وأكد ثابت أن استمرار توقف النشاط البحري يهدد حياة هذه الأسر، ويرفع مستويات الفقر والبطالة، مشددًا على أن دعم الصيادين وإعادة تشغيل المراكب والمزارع السمكية يمثل ضرورة ملحّة للحفاظ على الأمن الغذائي والاستقرار المجتمعي.

وختم بالتأكيد على أن إنقاذ قطاع الصيد البحري يتطلب تدخلًا عاجلًا ومنسقًا بين الجهات الحكومية والمنظمات الدولية، لإعادة تشغيله بكامل طاقته، وضمان استدامة الموارد البحرية، ومنع انهيار شامل للأمن الغذائي في قطاع غزة.

بانتظار فتح المعبر.. مرضى غزة ومرافقوهم بالخارج على رصيف العودة

غزة/ صفا:

في غرف المستشفيات الباردة وشقق الاستضافة المكتظة خارج حدود قطاع غزة، تتحرك عقارب الساعة ببطء قاتل، بالنسبة لآلاف المرضى ومرافقيهم الذين غادروا القطاع للعلاج، في انتظار العد التنازلي لفتح معبر رفح البري والعودة.

ومع إعلان لجنة إدارة قطاع غزة عن فتح معبر رفح البري الأسبوع الجاري، تحولت مشاعر القلق من المرض إلى حمى الانتظار.

"أريد أن أعود لأولادي والتعافي بينهم بعدما استشهدت أمهم وتوفي ابني"، يقول مأمون مي الذي رافق والدته في الأسبوع الأول للحرب برحلة علاجها في مصر.

"مي" الذي فقد ابنه مؤخرًا بعد سقوطه في حفرة مياه شمالي القطاع، أصبحت العودة لغزة تلح عليه في كل وقت.

"هدموا بيتي وقتلوا زوجتي وحاولت أن أحضر أولادي وما قدرت، ثم مات ابني عطا في حفرة لأنه لا يوجد من يرعاهم"، يقول لوكالة "صفا"، راجيًا بشدة فتح المعبر "بصدق".

حلم التعافي والعودة

"حلمي الآن ليس مجرد التعافي، بل العودة لتقبيل تراب غزة"، تقول رحاب عبد الرحمن التي خرجت بمرافقة شقيقتها بداية الحرب، للعلاج بدولة الإمارات.

تقول: "حرجتُ مرافقة مع أختي بداية الحرب وكانت غزة بخير، وماتت أختي وُحرمت من العودة".

وبقيت رحاب "50 عاما" وحيدة في تجمعات للمواطنين في غرف استضافة لهم داخل الإمارات، فيما هُدم بيتها وما زال زوجها ينتظر عودتها.

عبد الله بركة مريض سرطان خرج من القطاع برفقة زوجته، لتلقي العلاج الكيماوي، بعد انقطاعه بداية حرب الإبادة.

يقول "انتهيت من جرعاتي منذ شهرين، لكنني أشعر أن روحي بقيت هناك تحت الأنقاض في خانيونس".

يضيف "سمعتُ خبر فتح معبر رفح ومن حينا نراقب الأخبار أنا وزوجتي ونتمنى من الله أن تكون هذه المرة جدية".

"وضعي الصحي تدهور في مصر، لأن نفسيتي ليست بخير، وبتروا جزء من قدمي"، يشتكي ألم غربته ومرضه.

محمد عسلية مريض متواجد في مصر، يقول عن فتح المعبر "أريد أن أموت أو أحيا بين أولادي، لا في الغربة".

يضيف "إغلاق المعبر حرمني أن أكون معهم في كل ما واجهوه من خوف ورعب وقصف ونزوح".

يؤكد أن من حوله من المرضى ينتظرون بشوق فتح المعبر لينتقلوا بأريحية، وألا تتحول مسيرة علاجهم بالخارج لحرمان من العودة أو سجن بغزة.

يقول "أحد المرافقين أمس يسأله والده المبتور جراء قصف استهدف منزلهم، كل يوم: هل فتحوا الطريق؟".

وتعد مريم جامع المرافقة لزوجها الدقائق لحزم أمتعتها المثقلة بالأدوية والذكريات، لـ"تعود لبناتها وأولادها في وحدتهم".

ويُعد معبر رفح البري، الواقع على الحدود المصرية الفلسطينية، الرئة الوحيدة لقطاع غزة نحو العالم الخارجي، خاصة في ظل إغلاق الاحتلال الإسرائيلي المستمر لكافة المعابر الأخرى.

ومنذ بدء حرب الإبادة في أكتوبر 2023، تعرضت المنطقة المحيطة بالمعبر لعمليات عسكرية مكثفة، مما أدى لإغلاقه لفترات طويلة أو تشغيله بحد أدنى من الكفاءة.

وتُشير التقديرات الحقوقية والصحية إلى أن العدد التقريبي لمن هم خارج غزة، يبلغ 2500 مريض، و6 آلاف جريح، بالإضافة لـ12 ألف مرافق وعالق.

واشنطن أوقفت الحرب بدوافع مصلحية لتغيير واقع غزة

الحمد لـ"فلسطين": خطة ترامب تتبنى الرواية الإسرائيلية وتمنحها غطاءً إقليميًا أوسع

غزة/ أدهم الشريف:

قلّل رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط في عمّان، الخبير السياسي جواد الحمد، من قدرة "مجلس السلام" الذي أعلن عنه الرئيس الأميركي دونالد ترامب، على وقف الخروقات الإسرائيلية المتواصلة لاتفاق وقف إطلاق النار.

وكان الرئيس الأميركي قد أطلق رسميًا "مجلس السلام"، الخميس، من منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، بمشاركة 21 دولة من أصل 35 وافقت على الانضمام. وفي السياق ذاته، أعلن رئيس اللجنة الوطنية لإدارة غزة، علي شعث، في كلمة مسجلة، أن معبر رفح سيفتح الأسبوع المقبل في الاتجاهين، دون تقديم تفاصيل حول آلية إدارته أو حجم المساعدات الإنسانية المسموح بإدخالها.

ميدانيًا، يتزامن إطلاق مجلس السلام مع مواصلة جيش الاحتلال الإسرائيلي خرق اتفاق وقف إطلاق النار، منذ دخوله حيّز التنفيذ في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2025، والذي أوقف جزئيًا حرب الإبادة الجماعية المستمرة منذ عامين.

وأكد الحمد، لصحيفة "فلسطين"، أهمية قيام الطرف الفلسطيني بتزويد أعضاء مجلس السلام، بمن فيهم رئيسه ترامب، بوثائق ومعلومات موثقة حول الخروقات والاعتداءات الإسرائيلية، إضافة إلى توجيه رسائل رسمية لأمانة سر المجلس، مع متابعة حثيثة مع الدول الأقرب، وعلى رأسها مصر وقطر وتركيا.

أهداف كامنة

واعتبر الحمد أن إعلان ميثاق مجلس السلام، ورفض عدد من الدول الأوروبية المشاركة فيه، يكشف عن تفكير كامن يتجاوز ملف غزة، ويعزز رؤية ترامب السابقة بتحويل القطاع إلى "ريفيرا"، في إطار محاولة لإحداث تغيير فكري واجتماعي وسلوكي لدى السكان، ونقلهم من حالة رفض الاحتلال إلى الانشغال بالحياة المعيشية والرفاه الاقتصادي.

وأضاف أن المجلس يسعى –بحسب قراءته– إلى التدخل المباشر في منظومة التعليم العام والجامعي، ليس فقط لإلغاء فكرة مقاومة الاحتلال والمطالبة بزواله، بل لدفع الفلسطينيين نحو قبول "السلام" والتعايش والشراكة معه، بما في ذلك مشاريع المناطق الصناعية الافتراضية.

وتابع أن التصور الاقتصادي الذي طرحه صهر ترامب، جاريد كوشنير، يعكس توجهًا لتحويل سكان غزة إلى قوة عاملة تخدم مشاريع ورأس مال الشركات الكبرى العابرة للقارات، وغالبيتها أميركية وإسرائيلية.

وأشار الحمد إلى أن نصوص ميثاق المجلس لا تتضمن أي إشارات إلى الاستقلال الفلسطيني، أو إنهاء الاحتلال، أو حق تقرير المصير، أو عودة اللاجئين، أو السيادة الفلسطينية، بل تؤكد الوصاية الكاملة على لجنة تكنوقراط لإدارة غزة، بما يُفرغ فكرة اختيار مجلس تشريعي أو حكومة منتخبة من مضمونها.

ورأى أن التعويل على مجلس السلام لا يتجاوز حدود إعلان وقف إطلاق النار وإعادة الإعمار، وفق الأهداف الظاهرة والمضمرة في الميثاق، بما يخدم مشاريع ترامب السياسية والاقتصادية.

وبشأن الجدل المتعلق بمحاولات إفراغ الأمم المتحدة من دورها، خاصة فيما يخص القضية الفلسطينية، قال الحمد إن ذلك "محتمل وممكن داخل أروقة الإدارة الأميركية، لكنه غير عملي، ويواجه معارضة واسعة من أغلب دول العالم، وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي".

وأوضح أن هجوم ترامب على الأمم المتحدة نابع من قناعاته الشخصية، إذ يعتبر أي مؤسسة لا يمتلك تأثيرًا مباشرًا عليها "فاشلة"، مشيرًا إلى أن تعطيل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي يعود أساسًا إلى الفيتو والضغوط الأميركية.

ضغوط وأبعاد سياسية

ونبّه الحمد إلى أن حكومة الاحتلال لم تكن لتقبل بوقف حرب الإبادة إلا ضمن أهداف التهجير القسري لسكان غزة، إلا أن رؤية الإدارة الأميركية كانت أوسع، ومرتبطة بمصالحها في الشرق الأوسط، وعلى رأسها تغيير واقع غزة بحيث لا تشكّل أي تهديد مستقبلي لإسرائيل.

ولذلك مارست واشنطن ضغوطًا لوقف الحرب، وقدمت للاحتلال –وفق الحمد– فرصًا جديدة ضمن الخطة التي أعلنها ترامب، والتي تتبنى الرواية الإسرائيلية، وتوفر لها حماية سياسية وقانونية ودولية، وتوسّع من الدعم العسكري، وتُطلق يدها في ساحات أخرى مثل لبنان وسوريا واليمن وغيرها.

وأشار إلى سكوت إدارة ترامب عن خروقات الاحتلال لاتفاق وقف إطلاق النار، بل وقبولها بها، إذ تروّج لالتزام (إسرائيل)، بينما تحمّل حركة حماس المسؤولية، وتواصل تهديدها بالسحق.

وآخر هذه التهديدات، بحسب الحمد، ما أطلقه ترامب خلال مؤتمر إعلان مجلس السلام في دافوس، حين منح حركة حماس مهلة ثلاثة أسابيع لنزع سلاحها، تحت طائلة "التدمير الكامل".

وبيّن أن هذه التطورات السياسية تترافق مع إطلاق يد الاحتلال في الضفة الغربية، لتوسيع الاستيطان، ومصادرة الأراضي، والضم الزاحف، وتهجير سكان المخيمات، شريطة عدم الإعلان الرسمي عن الضم.

وختم الحمد بالتأكيد على أن مواجهة خروقات الاحتلال تتطلب موقفًا عربيًا وإسلاميًا موحدًا، يتبنى الرواية الفلسطينية، مع إرسال شكاوى موثقة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، مشددًا على ضرورة أن تُقابل الخروقات برد فلسطيني عملي، يرتبط بقدرات المقاومة، وقوتها الدبلوماسية، واستعداد الوسطاء لتحميل الاحتلال المسؤولية سياسيًا وقانونيًا.

هناوي لـ «فلسطين»: «مجلس السلام» هدفه الالتفاف على استحقاقات العدوان على غزة

الرباط- غزة/ نور الدين صالح:

قال عزيز هناوي الكاتب العام لمجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين، إن ما يُعرف بـ"مجلس السلام" الذي يروّج له الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ليس له أي صلة بإحلال السلام كما يزعم.

وأضاف هناوي لصحيفة "فلسطين"، أن مجلس السلام يمثل في جوهره "مجلس حرب وعدوان"، يهدف إلى الالتفاف على استحقاقات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وإعادة تقديم الاحتلال كجزء من منظومة دولية جديدة تحت عنوان زائف هو "إحياء غزة".

وأكد هناوي، أن ترامب "شريك مباشر في حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة"، موضحاً أن هذا الدور لم يبدأ مع الحرب الأخيرة، بل يمتد إلى ما قبلها وخلالها وبعدها، من خلال توفير ترسانة السلاح، والدعم الأمني والسياسي والدبلوماسي للاحتلال.

وأوضح أن ترامب، بصفته "عرّاب صفقة القرن"، هو جزء أساسي من العدوان على الشعب الفلسطيني، "ولا يمكن القبول به رئيساً لما يسمى مجلس السلام".

واعتبر هناوي أن المجلس المطروح ليس سوى محاولة جديدة لإعادة تدوير الاحتلال الإسرائيلي، وإدماجه في إطار دولي يمنحه شرعية مفقودة، في وقت يفترض فيه محاسبة قادته على جرائم الحرب والإبادة.

وأطلق الرئيس الأمريكي رسميًا "مجلس السلام"، الخميس، من منتدى دافوس الاقتصادي العالمي بمشاركة 21 دولة من أصل 35 وافقت على الانضمام، فيما أعلن رئيس اللجنة الوطنية لإدارة غزة علي شعث، في كلمة مسجلة أن معبر رفح سيفتح الأسبوع المقبل في الاتجاهين، لكنه لم يُقدّم تفاصيل بشأن إدارة المعبر أو حجم المساعدات الإنسانية المسموح بدخولها.

وشدد على أن "اشراك (إسرائيل)، بل وانضمام رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو إلى هذا المجلس، يشكل مؤامرة واضحة ومسرحية سياسية"، لافتاً إلى أن نتنياهو رفض الفكرة في البداية ثم عاد وقبل بها بعد انضمام أطراف أخرى، ما يجعل انسحابهم لاحقاً أكثر صعوبة.

وأوضح أن خطورة المجلس لا تقتصر على قطاع غزة، بل تمتد – وفق تصريحات ترامب ومواثيق المجلس – إلى قضايا دولية أخرى، الأمر الذي جعل بعض الدول ترفض الانضمام به مثل المانيا.

واعتبر أن هذا الطرح يشكل "مقدمة لإلغاء أو تهميش المنظومة الأممية"، والسعي إلى صناعة نظام دولي جديد قائم على منطق القوة، لا على القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، أشار هناوي إلى أن الولايات المتحدة تحاول تقديم هذا المجلس بديلاً عملياً عن الأمم المتحدة، مستندة إلى إخفاق الأخيرة في ملفات عديدة، مثل الحرب في أوكرانيا، في وقف العدوان وإحلال السلم والأمن الدوليين.

لكنه شدد على أن هذا التوجه يعكس "سلاماً تحت القوة"، حيث تُفرض الترتيبات السياسية بالقوة العسكرية.

وعن الموقف العربي، قال هناوي إن "القرار العربي لم يعد مستقلاً، بل بات ملحقاً بالإدارة الأميركية"، مشيراً إلى أن النظام العربي كان جزءاً من حصار غزة لأكثر من 17 عاماً قبل عملية "طوفان الأقصى"، وأن ما يُطرح اليوم من بوابة غزة لا يعدو كونه استمراراً لسياسات التبعية، بل ومحاولات للضغط باتجاه نزع سلاح المقاومة.

وختم هناوي بالتأكيد على أن الرهان يجب أن يكون على المستوى الشعبي، لا الرسمي، داعياً إلى عدم انتظار مجالس السلام أو المواقف الأميركية.

وشدد على ضرورة البناء على ما أفرزته "طوفان الأقصى" من تحولات، وعلى الحراك الشعبي العالمي المتضامن مع فلسطين، من أجل بناء قوة ردع سياسية وشعبية في مواجهة ما سماه "مجلس السلام"، الذي يرى فيه وجهاً جديداً لحرب قديمة على الشعب الفلسطيني.

يشار إلى أن الإعلان عن مجلس السلام يتزامن مع مواصلة جيش الاحتلال الإسرائيلي خرق وقف إطلاق النار منذ أن دخل حيز التنفيذ، يوم 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2025، والذي أوقف جزئيًا حرب الإبادة الجماعية التي استمرت عامين.

محمد إبراهيم المدهون

#رسالة_قرآنية_من_محرقة_غزة

{إِنِّي آنَسْتُ نَاراً لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ}

القصص29

في محرقة غزة التي أرادها الاحتلال موتًا بطيئًا تحت شمس الحصار، قطعوا الماء والكهرباء والمحروقات، وحولوها إلى عصور ما قبل التاريخ، لكن هناك في زوايا الظلام، أشعل أهل غزة نار المقاومة بالطاقة الشمسية، صار كل لوح شمس قبلة أمل، ومصدر حياة يوزع نورًا وسقاية، يتشارك فيه الناس كما يشتركون في الماء والنار والكلأ، برغم الجوع والدم، صاروا يزرعون النور في قلب العتمة، يواجهون جبروت الغزاة بصمود مشعّ، فكانت الطاقة الشمسية ليست مجرد تقنية بل ملحمةً ثورية تكتب بعرق الأبطال، سلاح الصمود ضد أعتى آلة إبادة، وصناعة حياة لا تهزمها أسوأ جحيم، لأن في شراكة الناس في النور تكمن أسمى معاني الوحدة، والصبر، والتمكين، لتبقى غزة حيّة رغم النار، قوية رغم الانكسار، حية بإيمانها، نورها، وعزيمتها التي لا تنطفئ.

الناس شركاء في النار) نداء النبي ﷺ للإنسانية، بينما أعلن رئيس عصابات مجرمي الإبادة (جالنت) مع اللحظة الأولى لمحرقة غزة قطع الماء والمحروقات والكهرباء والغذاء عن أهل العزة في غزة جميعًا، باعتبارهم (حيوانات بشرية)، فتعطّلت الكهرباء من اليوم الأول، وعادت غزة للحياة البدائية، وللعصر الحجري، حيث تفقد كل مقومات القدرة، وتمت الاستعاضة لإشعال النار بالحطب، كما قال الله تعالى: {لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ النَّارِ} (القصص: 29)، والذي أصبحت أسعاره جنونية، فضلًا عن المحروقات التي فقدت بالكامل من السوق، وحالة وجودها فلا يستطيع أحد شراءها، وحتى ما تم تصنيعه يحتاج جهدًا كبيرًا ونفقات كثيرة ومخاطر جمة وبكميات شحيحة.

منح هذا كله الطاقة، بأي من مواردها الأخرى، وخاصة الطاقة الشمسية، امتيازًا خاصًا، ومن لديه نظام طاقة شمسية استطاع أن يوفر الحد الأدنى من مقومات الحياة، وأهمها الماء والقدرة على إيصال الطوابق العليا، فضلًا عن الطهي، وأصبحت هذه البيوت التي تمتلك طاقة شمسية قبلة للحياة بأكملها، يستفيد منها الناس، وأصبحت سقيا الماء بإخراجه من البئر بالطاقة من أجل الصدقات وأهمها؛ بل ونشأت مشاريع طاقة شمسية في الأحياء، خدمة لسكان الحي الصابرين.

تفطّنت عصابة الإبادة إلى هذا وهم يلاحقون كل أثر للحياة في غزة، مما دفعهم لاستهداف كل عمارة يتوفر لها طاقة شمسية، فضلًا عن استهداف الطاقة الشمسية في المؤسسات والمشافي والبلديات.

تضاعفت أسعار ألواح الطاقة الشمسية وأجهزتها والبطاريات بشكل جنوني، وبعض المؤسسات والعمارات التي تمتلك طاقة شمسيةوأخرج أهلها منها أصبحت مطمعًا لبعض الناس للحصول على ألواح طاقة شمسية، بقصد الاستفادة المؤقتة منها أو سرقتها وبيعها للأسف، وأصبحت تجارة هذه البضاعة المسروقة رائجة، قبل التمكن من ضبط المشهد نسبيًا.

الطاقة أحد أهم مصادر الحياة، والاستغناء عن الاحتلال في توفيرها بالحد الأدنى أحد أهم مقومات الصمود، وتمثل الطاقة الشمسية مصدرًا مهمًا ينبغي العمل على أساسه لتوفيرها لكل عمارة وفي كل حي، بقصد الاستغناء إلى الدرجة القصوى عن الاحتلال، وهذا من أسس نظام الاقتصاد المقاوم والحياة المرابطة الثابتة.

الطاقة مصدر يشترك فيه الناس، حيث (الناس شركاء في ثلاث: النار والماء والكلأ)، وشراكة الناس في الطاقة تعني أن توزع الطاقة ومصادرها بعدالة، لتصل إلى كل الشرائح المجتمعية وبأقل الأسعار، لتتناسب مع الأقل مستوى، وإذا تم إيصالها بشكل مجاني للناس، فهذا أمر خير فيه نفع كبير، لتوفير مقومات الصمود والثبات.

#مركز_غزة_للدراسات_والاستراتيجيات

دعوات لأحرار العالم للمشاركة في اليوم العالمي للتضامن مع الأسرى

رام الله/ فلسطين:

أطلقت الحملة العالمية لإنقاذ الأسرى وحملة الأشرطة الحمراء، دعوة لكافة الأحرار في العالم، للحشد والمشاركة الفاعلة في اليوم العالمي للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين.

ودعت للخروج إلى الشوارع في كل أنحاء العالم يوم 31 كانون الثاني/ يناير الجاري، ليكون الجميع صوتًا واحدًا لأجل الأسرى الفلسطينيين.

وشددت على ضرورة الوقوف مع الأسرى في سجون الاحتلال، والوقوف في وجه الظلم والتعبير عن الدعم المستمر لهم والمطالبة بحريتهم.

وتأتي هذه الدعوة بعد حملة إعلامية عالمية، للتعريف بمعاناة الأسرى وإعادة تشكيل الوعي الدولي تجاه القضية الفلسطينية، وكسر عقود طويلة من التزييف والتضليل الإعلامي.

من إدارة الكارثة إلى استعادة السياسة

غانية ملحيس

لم يعد الخطر الذي يواجه القضية الفلسطينية محصورا في سياسات الاحتلال أو في الغطرسة الأمريكية المتجددة، بل بات متمركزا في الطريقة التي يُعاد بها تعريف الفلسطيني سياسيا:

ليس بوصفه شعبا يخوض صراع تحرر، بل جماعة سكانية تُدار، تُغاث، وتُعاد هندسة شروط حياتها بمعزل عن السيادة والقرار.

هذه اللحظة ليست طارئة، وليست مجرد نتاج لحرب إبادة، أو لعودة ترامب إلى البيت الأبيض، بل هي ذروة مسار طويل بدأ حين جرى تفريغ السياسة الفلسطينية من معناها التحرري، واستُبدلت بإدارة الأزمة، ثم بإدارة السكان، وأخيرا بإدارة ما بعد الكارثة.

ليست المشكلة في أن تُدار الحياة بعد الكارثة، بل في الطريقة التي تُدار بها، وفي اليد التي تمسك بمفاتيح الإدارة، وفي السقف السياسي الذي لا يُقال صراحة، لكنه يُفرض عمليا. هنا تحديدا يبدأ التحوّل من العنف الصريح إلى العنف الناعم، من القتل المباشر إلى إعادة ترتيب المجتمع تحت الضغط.

أولا: التكنوقراط ليسوا المشكلة، بل الفراغ الذي استدعاهم

الخطأ ليس في الكفاءة، ولا في التخصص، ولا في إدارة شؤون الحياة اليومية لشعب محاصر ومنكوب. الخطأ الجوهري هو تحويل التكنوقراط من أداة مساعدة إلى بديل عن القرار السياسي.

فالتكنوقراط لا يظهرون في الفراغ، بل يُستدعون حين:

- تُعطّل الإرادة الوطنية،
- تُفرغ المؤسسات التمثيلية من مضمونها،
- ويتحوّل الصراع إلى ملف تقني.

هنا لا يعود التكنوقراط حلا مؤقتا، بل يصبحون آلية لإدامة نزع السياسة، لا بفعل نواياهم، بل بوظيفة الموقع الذي وُضعوا فيه.

حين تُطرح "اللجنة" بوصفها حلا، ينصبّ النقاش غالبا على أسمائها، كفاءتها، أو توازنها الفصائلي. لكن هذا النقاش يُخطئ الهدف. فالسؤال الحقيقي ليس: من يجلس؟ بل: من يختار؟ من يموّل؟ من يملك حق الإقالة والتعليق؟

في السياق القائم، لا تُشكَّل مثل هذه اللجان بقرار سيادي فلسطيني، بل ضمن منظومة تفويض خارجي مشروط:

- تمويل مرتبط بالالتزام السياسي والأمني،
- معابر تُفتح وتُغلق كأداة ضبط،
- زمن إداري يُدار من الخارج: تمديد، تعليق، مراجعة.

بهذا المعنى، لا تكون "التكنوقراطية" خروجا من السياسة، بل شكلها الأكثر تهذيبا. الإدارة هنا لا تُنهي الاحتلال، بل تُعيد تنظيمه وتكريسه على مستوى أقل صخبا، وأكثر اختراقا، وأقل كلفة.

من هنا، لا يكون التحدي في رفض أي إدارة مؤقتة لشؤون الحياة، بل في منع انزلاقها من وظيفة تقنية إلى موقع قرار سياسي. فالإدارة التي لا تُقيَّد بسقف زمني غير قابل للتمديد، ولا تُحصر بصلاحيات غير سيادية، ولا تخضع لمساءلة مجتمعية علنية، تتحوّل - بحكم الواقع لا النوايا - إلى شكل مهذّب من أشكال الحكم المفروض. إن *الحد الأدنى المطلوب ليس شيطنة التكنوقراط، بل نزع القدرة عن أي إطار إداري على إعادة تعريف الصراع أو استبدال الإرادة الوطنية بوظيفة تنفيذية*.

ثانيا: آليات الضبط - كيف تُدار الحياة كوسيلة ضغط؟

السلطة الفعلية لا تكون داخل اللجنة، بل خارجها. القوانين واللوائح ليست أدوات الضبط الأساسية، بل: الاقتصاد، الأمن، والزمن، الرواتب، فرص العمل، المساعدات، العلاج، إعادة الإعمار، كلها تتحوّل إلى أدوات مشروطة، لا حقوقا أساسية. وحين تصبح الحياة نفسها قابلة للسحب، تتحوّل الإدارة إلى وصاية، لا خدمة.

الخطر هنا لا يكمن في "سوء النوايا"، بل في بنية التحكم التي تجعل أي إدارة - مهما حسنت نوايا أفرادها - جزءا من منظومة ضغط أوسع.

ثالثا: غزة كفاعل، لا كموضوع إدارة في كثير من الخطابات، تظهر غزة: كجسد مُستهدف، كمجتمع مهدَّد، كوعي يُعاد تشكيله.لكن نادرا ما تُرى كقوة اجتماعية-سياسية حيّة، تمتلك قدرة على التنظيم والفرض، ولو في حدودها الدنيا.

هذا الغياب ليس لأن الفاعل الفلسطيني غير موجود، بل لأنه مستهدف ومُعطَّل: شبكات التكافل، المبادرات المحلية، أشكال التنظيم تحت النار، القرار الجماعي اليومي للبقاء.

كلها أشكال فاعلية لا تمر عبر القنوات "المعترف بها"، ولذلك يُنظر إليها كفوضى يجب ضبطها، لا كقدرة يجب البناء عليها.

المرحلة الثانية لا تأتي لملء فراغ، بل لتفكيك الفاعلية المحلية: بتجاوز التمثيل، وفصل الإدارة عن الإرادة، وتجريد المجتمع من أدوات الفرض.

حماية غزة كفاعل تعني الاعتراف بأشكال التنظيم القاعدي القائمة كمصادر شرعية للفعل، مثل لجان الأحياء، فرق الإغاثة، والمبادرات المجتمعية، التي تشكل آخر خطوط الدفاع عن الإرادة الجماعية، وليس ضبط الفوضى.

رابعا: الخطاب الداخلي - ضرورة التمييز لا التعميم

ليس كل نقد خيانة، ولا كل حديث عن الشرعية تحريضا. النقد السياسي الحقيقي ضرورة لحماية المجتمع من التكلّس، وهو شرط لأي إعادة بناء ذات معنى. لكن الخطر يبدأ حين:

- يتحوّل النقد إلى اختزال للتجربة كلها في صورة سوداء واحدة،
- وتُستخدم اللغة لإغلاق الأسئلة لا لفتحها،
- ويُعاد تعريف المشكلة بعيدا عن الاحتلال، ليصبح "الداخل" هو العائق الوحيد. هنا يجب التمييز بين: نقد سياسي يوسّع الأفق، وبين تحريض يصنع عدوا داخليا، ودعاية وظيفية تُسوّق شروط الخارج بلغة خلاص.

هذا التمييز ليس ترفا، بل شرط أخلاقي لمنع الفتنة من التحوّل إلى أداة حكم.

إن ضبط الخطاب الداخلي لا يعني تقييد النقد أو تحصين السلطة، بل منع تحويل اللغة إلى أداة لإعادة إنتاج الانقسام الاجتماعي وتبرير الوصاية.

فالفتنة لا تبدأ بالرصاصة، بل بالكلمة، السياسة، أو الخطاب السياسي الذي يعيد تعريف الخصومة السياسية بوصفها تهديدا وجوديا داخليا، وتفتح الطريق أمام حكم بلا مساءلة.

خامسا: الانقسام لم يعد خلافا، بل نظام حكم

لم يعد الانقسام الفلسطيني مجرد انشطار سياسي أو جغرافي، بل تحوّل إلى بنية سلطوية مستقرة:

- ينتج شرعيات متوازية،
- يخلق مصالح مادية وتنظيمية،
- ويوفر للخارج ذريعة دائمة لتجاوز الفلسطيني كفاعل سياسي موحد.

الأخطر أن هذا الانقسام لم يعد يُدار كأزمة يجب حلها، بل كنمط حكم يُعاد إنتاجه، بحيث يصبح أي مسار وحدوي تهديدا لبنى قائمة، لا أفقا وطنيا جامعا.

إذا كان الانقسام قد تحوّل إلى نظام حكم، فإن مواجهته لا تبدأ بشعار "إنهائه"، بل بتجريد هذا النظام من وظائفه الحيوية. فالإغاثة، والإعمار، والتمثيل السياسي الخارجي، ليست ملفات قابلة للإدارة الانقسامية دون كلفة وطنية جسيمة. كلما جرى التعامل مع هذه الملفات خارج إطار وطني جامع، تعمّق الانقسام بوصفه بنية حكم لا مجرد خلاف سياسي.

سادسا: أين يكمن الاشتباك الحقيقي؟

المرحلة الثانية لا تُفجّر الصراع دفعة واحدة، بل تُوزّعه على تفاصيل الحياة.

نقاط الاشتباك الأساسية ستكون:

- السلاح والأمن: من يُجرَّم؟ ومن يُحمى؟
- الاقتصاد والعمل: من يعمل؟ ومن يُقصى؟
- الشرعية والخطاب: من يُعترف به؟ ومن يُوصم؟

هنا يتحوّل الانقسام من سياسي معلَن إلى وظيفي ومعيشي، وهو أخطر أشكال الانقسام، لأنه طويل الأمد وصامت.

سابعا: من "الشعب" إلى "السكان" التحول الصامت

أخطر ما يجري اليوم ليس فرض حلول مجحفة، بل إعادة تعريف القضية نفسها. حين يُفصل:

- الإعمار عن السيادة،
- الإغاثة عن السياسة،
- الإدارة عن التمثيل،

يُعاد تعريف الفلسطيني ليس كصاحب حق تاريخي، بل كمشكلة إنسانية تحتاج إلى تحسين شروط العيش. هذا التحول لا يتم بخطاب عدائي، بل بلغة ناعمة: "اليوم التالي"، "التهدئة الطويلة"، "الإدارة الرشيدة"، وكلها مصطلحات تُخفي نزع الطابع التحرري عن الصراع.

ثامنا: الواقعية ليست استسلاما، إنما إدارة للصراع لا لنتائجه

ليس المطلوب رفض كل تكتيك مرحلي، ولا إنكار موازين القوى القاسية، بل التمييز الحاسم بين:

- واقعية سياسية تُدير الصراع دون إعادة تعريف الحقوق الوطنية والتاريخية الثابتة للشعب الفلسطيني في وطنه ومرتكزها الحرية والعودة وتقرير المصير، فالحقوق ثابتة وحق للأجيال وليس لأي جيل حق لإعاده تعريفها تحت وطأة تغير موازين القوى القابلة للتغييرعند تفعيل الإرادة.
- واقعية لا تغير الأهداف وإنما مناهج واستراتيجيات بلوغها بوعي معرفي لطبيعة الصراع الوجودي مع الكيان الصهيونى العنصري الاستيطانيّ الإحلالي الوظيفي ما يتعذر معه مهادنته والتعايش معه.
- وبين استسلام مقنّع يُدير نتائج الهزيمة ويطلب التكيّف معها

الواقعية السياسية لا تعني القبول بإدارة الاحتلال، بل تعني:

الحفاظ على البوصلة، منع تحويل المؤقت إلى دائم، ومنع الحلول التقنية من التحول إلى بدائل سياسية.

تاسعا: استعادة منظمة التحرير ليست شعارا، بل شرطا

الدعوة إلى إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير لا يمكن أن تبقى في مستوى الحنين أو الخطاب العام. فالمنظمة لا تُستعاد بوصفها مؤسسة إدارية، ولا كغطاء شرعي فارغ، بل كإطار صراع تحرري وتمثيل ومساءلة، عبر إعادة بناء شرعيتها التمثيلية، فصلها عن إدارة السلطة اليومية، وإعادتها إلى موقع قيادة المشروع الوطني التحرري، لا إدارة قيوده. من دون ذلك، ستبقى كل اللجان، مهما حسنت نواياها، تعمل في فراغ سياسي قاتل.

عاشرا: الإغاثة ضرورة، لكن ربطها بالسيادة واجب

إنقاذ أهلنا في غزة أولوية وطنية وواجب سياسي وأخلاقي لا نقاش فيه.

لكن تحويل الإغاثة إلى بديل عن التحرر هو جريمة سياسية.

المعادلة الواضحة يجب أن تكون:

- الإغاثة: حق إنساني غير مشروط،
- الإعمار: فعل سيادي مرتبط بقرار وطني، وتحميل مرتكبي الإبادة كلفة إعادة الإعمار،
- الإدارة: وظيفة سياسية تخضع للشرعية، لا تقنية محايدة.

أي فصل بين هذه المستويات هو خطوة إضافية في مسار تفريغ القضية من مضمونها.

حتى في غياب السيادة الفعلية، يبقى ربط الإغاثة بخطاب المسؤولية السياسية للاحتلال حدا أدنى من الفعل السيادي الرمزي، يمنع تطبيع الجريمة كقدر، ويُبقي الإعمار فعل مساءلة لا إحسان.

حادي عشر: الإرادة لا تُستعاد بقرار، بل بتراكم

لا وهم قوة هنا، ولا قفز فوق الواقع. الإرادة الوطنية لا تُستعاد بمرسوم، بل: بتراكم الفعل الجماعي، باستعادة الثقة بين الشعب وممثليه، وبإعادة السياسة إلى موقعها الطبيعي: تنظيم الصراع لا إدارة الخراب.

ثاني عشر: السياسة أو الغياب

ما نواجهه اليوم ليس فقط خطر حلول مفروضة، بل خطر غياب السياسة الفلسطينية نفسها. إما أن نعيد بناء السياسة بوصفها فعل تحرر، أو سنُدار، مهما حسنت النوايا، كـ"سكان" في معازل محسّنة الشروط، منزوعة السيادة. والخيار رغم كل شيء، لم يُحسم بعد.

ثالث عشر: الأفق البديل - بوصلة لا وصفة

ليس المطلوب خطة جاهزة ولا وعود خلاص. المطلوب حدّ أدنى من البوصلة الجماعية يمنع الانجرار إلى الأسوأ. يمكن تلخيص هذا الأفق في ثلاث حدود لا يجوز تجاوزها:

الأول: لا إدارة بلا إرادة فلسطينية

الثاني: لا إعمار مقابل نزع الفعل

الثالث: لا شرعية تُبنى ضد المجتمع

ما عدا ذلك تفاصيل قابلة للنقاش والتغيير.

رابع عشر: ما الذي لا يجوز أن نصبحه

المرحلة الثانية ليست عودة سلطة، ولا هزيمة فصيل، ولا انتصار أسماء. هي مفترق طريق يُعاد فيه تعريف السياسة، والمعنى، ودور المجتمع. الخطر ليس فيما يُقال علنا، بل فيما يُدار بهدوء. وليس في القذيفة، بل في المسار. في لحظات كهذه، لا يكون المطلوب فقط أن نعرف إلى أين سنصل، بل أن نعرف ما الذي لا يجوز أن نصبحه: مجتمعا يُدار بدل أن يقرّر، وعيا يُعاد تشكيله بدل أن يُنتج، وقضية وطنية تُختزل في إدارة الحياة تحت شروط الاحتلال.

من يملك البصيرة سيحرس المعنى قبل المواقع، ويمنع الفتنة قبل أن تتجذّر، ويُبقي البوصلة حيث يجب، في معركة لم تنتهِ بعد.

خطة ترمب: مشروع الوصاية الأمريكية وتصفية القضية الفلسطينية

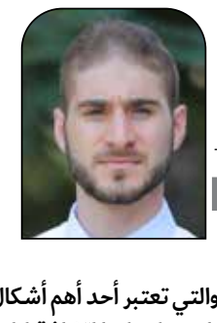

نعيم مشتهى

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب عن بدء المرحلة الثانية من خطة وقف إطلاق النار التي بدأت في 10 أكتوبر 2025، لقد جاءت الخطة بعد حرب استمرت قرابة سنتين مخلفةً أضرارًا جسيمة على الصعيد الفلسطيني، أدّ عمل الاحتلال "الاسرائيلي" وفق خطة ممنهجة على تدمير كافة المباني السكنية في قطاع غزة الذي يعتبر منطقة تركزً المقاومة الفلسطينية في فلسطين بعد تلقيها ضرباتٍ موجعة من الاحتلال في الداخل الفلسطيني المحتل والضفة الغربية علىً مدار العقود السابقة.

وكانت المرحلة الثانية شاملةً لإنشاء مجلس السلام برئاسة ترمب، وتشكيل مجلس تنفيذي تأسيسي يتولى حشد الموارد وتنسيق المسارات السياسية والاقتصادية والأمنية للخطة، بالإضافة لتشكيل مجلس يختص بملف إعادة إعمار قطاع غزة، وتشكيل لجنة إدارة وطنية تكنوقراطية برئاسة الدكتور علي شعث للعمل على اعادة تأهيل المؤسسات الفلسطينية، وتقديم الخدمات العامة للشعب الفلسطيني في القطاع.

كما أن من الجدير ذكره وجود دورٍ عسكري أمريكي يتلخص بتعيين قائد إدارة العمليات اخاصة بالقيادة المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط (جاسبر جيفرز) كقائدٍ لقوة الاستقرار الدولية المكلفة بإدارة الملف الأمني وتأمين إيصال المساعدات، وأخيرًا دعم مشروع نزع السلاح الفلسطيني المقاوم، كما يتعين (نيكولاي ميلادينوف) عضو المجلس التنفيذي في منصب "الممثل السامي" لغزة، ليعمل كحلقة وصلٍ ميدانية بين مجلس السلام واللجنة الوطنية التكنوقراطية لإدارة غزة.

وبناءاً عليه، *ما الذي يدور في الذهن الأمريكي ويترجم على لسان رئيسه؟وهل تنجح خطته الرامية لتصفية القضية الفلسطينية بطريقةٍ التفافية على العالم؟*

بدايةً *تبدو الخطة الأمريكية للسلام في قطاع غزة ملغومةً للعالم بالعقلية السياسية الأمريكية ونظرتها للشرق الأوسط*، حيث تسعى لترسيخ وجودها فيه وإبقاء "اسرائيل" بدور شرطي المنطقة الذي يحافظ على مصالحها، وليس كما يحلل البعض للخطة الأمريكية التي تحمل شعار (أمريكا أولًا)، بمعنى أنها ستعيد التفكير في سياستها حول المنطقة وصب تركيزها على الصعود الاقتصادي الصيني، غير أن الضربة التي تلقتها "اسرائيل" صبيحة السابع من أكتوبر 2023 من تنظيماتٍ فلسطينية تعرضت للحصار على مدار أكثر من عقدٍ ونصف، جعلت صورتها الأمنية والعسكرية تهتز في الذهنين العربيٍ والاسلامي، وقد ساهم في ذلك الهزيمة التي تلقاها نظام بشار الأسد، والأحداث التي تلت ذلك.

لذلك تعمل الولايات المتحدة على نزع الصورة النمطية التي ترسخت عن "اسرائيل" من شعوب الدول العربية والاسلامية التي تصنفها كشعوبٍ معادية، على الرغم من تطبيع بعض الحكومات معها، إلا أن تخوفً الأخيرة منها يبقى قائماً، حيث دمويتها وصورتها كاحتلال إحلالي يسعى لإقامة "اسرائيل العظمى" على أنقاض العديد من دول المنطقة، وذلك من خلال إيجاد مجلس للسلام برئاسة ترمب بتبرير ضرورة إيجاد حل للصراع الفلسطيني – "الاسرائيلي" الجاري منذ أكثر من ثمانية عقود.

ولكن كما يظهر من تركيبة المجلس، فإن الهدف المتوقع منه يتلخص بتفادي الولايات المتحدة لحربٍ عالميةٍ ثالثة بعد تصاعد الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، التي تعتبر مسرحًا لعمليات العديد من الحروب، كما تزداد حدة التوترات الروسية الصينية الأمريكية، والأمريكية الأوروبية خصوصًا الفرنسية والخلاف الحاد حول غرين لاند، حيث أثبتت الأمم المتحدة فشلها في حل العديد من النزاعات في العالم خلال العقود الثلاثة الماضية، ما زاد من تصاعدها من خلال استمراء العديد من الدول لارتكاب الانتهاكات الجسيمة بحق الدول الضعيفة، ما جعل الولايات المتحدة برئاسة ترمب تنصب نفسها بدور الشرطي الذي لا يسمح لأي دولة منازعته في اتخاذ أي قرار يصب في مصلحته، خصوصًا في قضايا تتعلق بالشرق الأوسط.

كما يظهر من ترتيبات مجلس السلام إيجاد وصاية دولية للولايات المتحدة على قطاع غزة، والتي من المتوقع تمددها لتصل لبعض المناطق الأخرى التي تطمع "اسرائيل" في السيطرة عليها مثل بعض مناطق جنوب لبنان الذي يشهد العديد من الانتهاكات "الاسرائيلية" ضد حزب الله اللبناني، في ظل الانشغال الايراني وما قبله من الاحتجاجات الشعبية الإيرانية، لتكون الولايات المتحدة راسمةً لخيوط الانتداب الأمريكي الجديد في قطاع غزة بصورةٍ مدنية.

كما يأتي توظيف بعض الشخصيات التي تعتبر معادية لمشروع المقاومة الفلسطينية مثل اللواء سامي نسمان الذي كان يعتبر أحد أهم الشخصيات التابعة للسلطة الفلسطينية التي عملت على إيجاد قلاقل في المجتمع الفلسطيني بعد انسحاب السلطة الفلسطينية من القطاع بعد أحداث العام 2007، بالإضافة لبعض الشخصيات الأخرى التي تصنف بذات التصنيف دون وجود دلائل على تورطهم في تنفيذ أي قلاقل كما ذكر حول نسمان.

بالإضافة لذلك، يأتي تخطيط جاريد كوشنر لعقد مؤتمر للمانحين، بهدف جمع تبرعات لإعادة إعمار قطاع غزة خلال الشهر المقبل، ضمن الخطوات الهادفة لترسيخ خطة ترمب للسلام، كما تلغي أيضًا العديد من شركات الطيران العالمية رحلاتها من وإلى "اسرائيل" في ظل التوتر الأمني في المنطقة، وتعتقد "اسرائيل" عدم موافقة حماس على نزع سلاحها كما تنص أحد بنود الخطة، لذا فإنها تستعد لاحتمالية تجدد القتال، الأمر الذي دفع القوات "الاسرائيلية" للاستعداد لذلك بشكلٍ متقدم، وفق القناة 12 "الاسرائيلية".

حيث يعتبر شرط نزع سلاح المقاومة شرطًا جوهريًا لاستمرار وقف إطلاق النار واستكمال خطة ترمب، كما يعترض رئيس الوزراء "الاسرائيلي" بنيامين نتنياهو على مشاركة كل من وزير الخارجية التركي (هاكان فيدان) ومستشار رئيس الوزراء القطري (علي الزوادي) في المجلس التنفيذي الخاص بغزة، بدعوى تماهيهم مع حركة حماس في مواقفها واحتواء بلادهم للعديد من قادة الحركة.

وعلى الرغم من هذا إلا أن إعلان حركة حماس عن استعدادها للتعاون لتسهيل عمل اللجنة الانتقالية المؤقتة لإدارة القطاع، حيث تسعى الحركة من خلال هذه الخطوة والخطوات التي سبقتها منذ قبول الاقتراح الأمريكي لوقف إطلاق النار في القطاع خلال الربع الأخير من العام المنصرم لتخفيف الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ومنع تجدد القتال في القطاع.

بجانب هذا، تعمل حماس من خلال قبولها بما سبق على إعادة ترتيب صفوف قواتها، واعادة ترميم ما دمره الاحتلال خلال حربه على عمق القطاع خلال سنتين من الحرب خصوصًا في ظل فقدان العديد من قادة العمل العسكري والسياسي في قطاع غزة، وقد ظهر ذلك من خلال تنفيذ الانتخابات الداخلية للحركة، والتي تعتبر أحد أهم أشكال إعادة ترتيب الصف القيادي في الحركة، ما يسهل عليها اتخاذ قرارات تصب في مصلحة الشعب الفلسطيني خلال صراعه مع الاحتلال "الاسرائيلي".

وفي ضوء ذلك، *لا تظهر الخطة الأمريكية أيّ حلول مستدامة للشعب الفلسطيني، بل تعمل على إعطاءه حلولًا مؤقتة ضمن خطة إدارة الصراع* التي يقودها (نتنياهو) منذ توليه السلطة في "اسرائيل"، غير أن الدعم الذي تلقته الأخيرة من الولايات المتحدة منذ الاعلان عن تأسيسها على الأرض الفلسطينية عام 1948 وحتى اليوم كان لا يساوي الدعم الذي تلقته خلال حربها على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 وحتى اللحظة.

ولعل ذلك يؤكد على تماهي التخطيط الأمريكي مع "الاسرائيلي" لتصفية القضية الفلسطينية، وتذويب "اسرائيل" في المجتمعات المحيطة بها بواسطة الحكومات التي في طريقها للتطبيع معها، ويأتي ذلك بجانب العديد من المشاريع والخطط الرامية لكسر إرادة القتال لدى تلك المجتمعات، وإعادة رسم صورةِ "اسرائيل" كدولة لا يمكن لأي من الشعوب قتالها والخروج بمظهر المنتصر، بل الهزيمةً الحتمية والدمار الشامل الذي يلحق ببلاده.

وعلى الرغم من هذا إلا أن الظروف والشواهد الإقليمية في المنطقة لا تصب في مصلحتهم، بل تأتي عكس خططهم، كما حدث مع الثورة السورية التي أرست قواعدها بتسلم الثوار لسدة الحكم بعد النظام السابق، رغم تماهي غالبية الدول مع الأخير في فترته الأخيرة.

غزة تتحدى الركام.. أكاديمية كروية تحط رحالها في إسبانيا

غزة/ إبراهيم أبو شعر:

رغم الحرب التي دمرت الملاعب والمنشآت الرياضية في قطاع غزة، تلقت أكاديمية "تشامبيونز" لكرة القدم دعوة رسمية للمشاركة في بطولة دولية بمدينة سان سباستيان الإسبانية، في أول مشاركة خارجية لها بعد توقف دام عامين ونصف نتيجة حرب الإبادة الإسرائيلية.

ويأتي هذا الحدث كخطوة رمزية وكسر للحصار الرياضي المفروض على غزة، ويتيح للاعبين الفلسطينيين فرصة تمثيل بلادهم دوليًا، واكتساب خبرات رياضية جديدة يمكن نقلها إلى القطاع بعد عودتهم.

عودة النشاط الرياضي بعد عامين ونصف

وأوضح مجلس إدارة الأكاديمية أن المشاركة في البطولة الإسبانية، المقررة من 6 إلى 12 يوليو 2026، تمثل باكورة العودة بعد توقف النشاط القسري، وأن الاختبارات لتشكيل الفريق ستُجرى في ملاعب غزة وفق الإمكانيات المتاحة، مع ضمان الشفافية والتقييم الفني العادل للاعبين.

وأكد المشرف العام لأكاديمية "تشامبيونز"، أحمد منير سكيك، أن الدعوة لم تأتِ من فراغ، بل استندت إلى علاقة مستمرة مع اللجنة المنظمة منذ مشاركة الأكاديمية في بطولة "دونوستي" عام 2019، والتي تركت انطباعًا إيجابيًا على المستويين الفني والتنظيمي.

وأشار سكيك إلى أن الأكاديمية فقدت خلال الحرب 40 فردًا من لاعبيها وطاقمها وأعضاء الأكاديمية، إضافة إلى تدمير كامل للبنية التحتية والممتلكات، ما يمثل خسائر مادية تُقدّر بنحو 3.5 مليون دولار، لكنه شدد على أن الإرادة لم تُدمر،

وأن العودة إلى النشاط الرياضي رسالة قوية بأن غزة قادرة على النهوض من تحت الركام.

وأكد أن المرحلة المقبلة ستشهد الإعلان عن اختبارات اختيار اللاعبين وفق الفئة العمرية المعتمدة، لضمان تقديم صورة مشرّفة عن قدرة اللاعب الفلسطيني على المنافسة في أصعب الظروف.

تضامن دولي وإقليم الباسك

ولفت سكيك إلى أن مدينة سان سباستيان في إقليم الباسك، التي ستستضيف البطولة، لها تاريخ طويل في دعم الشعب الفلسطيني، حيث سبق أن استضافت مباريات ودية لمنتخب فلسطين ورفع الجمهور أعلام فلسطين خلال الأحداث الرياضية، ما يعكس عمق التضامن الدولي مع غزة.

وتلقى قرار إعادة تفعيل الأكاديمية ترحيبًا واسعًا بين الرياضيين والجماهير في غزة، معتبرين أن المشاركة في البطولة رسالة قوية تؤكد إرادة الشعب الفلسطيني في الصمود والنهوض رغم الحرب والدمار.

العشائر الفلسطينية تؤكد دورها في حماية السلم المجتمعي ودعم إعادة الإعمار في غزة

غزة/ محمد حجازي:

أكد التجمع الوطني للقبائل والعشائر الفلسطينية استمرار دوره في حفظ السلم الأهلي وتعزيز التماسك المجتمعي في قطاع غزة، في ظل الظروف الإنسانية والأمنية المعقدة، معلنًا امتلاكه منظومة فاعلة لحل النزاعات، ودعمه للجنة التكنوقراط الفلسطينية كجهة رقابية ومساندة لملف إعادة الإعمار.

وقال عضو التجمع علاء الدين العكلوك إن العشائر تمثل ركيزة أساسية في حماية النسيج المجتمعي، موضحًا أن التجمع يدير نحو 160 لجنة إصلاح موزعة على مختلف محافظات القطاع، تعمل على مدار الساعة، وتنجح في حل أكثر من ألف قضية مجتمعية شهريًا، بما يسهم في احتواء الخلافات وحقن الدماء، بالتنسيق مع وزارة الداخلية.

وأوضح العكلوك، لصحيفة "فلسطين"، أن لجان الإصلاح تواجه تحديات ميدانية كبيرة، أبرزها تدمير الاحتلال الإسرائيلي لجميع مقرات التجمع الوطني للعشائر في قطاع غزة، ما اضطر اللجان إلى مواصلة عملها دون مقار رسمية وفي ظروف استثنائية بالغة الصعوبة.

وأشار إلى أن العشائر قدمت شهداء من رجال الإصلاح أثناء تأديتهم واجبهم في إصلاح ذات البين، مؤكدًا أن استهداف المقرات والقيادات العشائرية لن يثنيها عن أداء دورها الوطني في حماية الجبهة الداخلية وخدمة المواطنين، حتى من تحت الركام وفي مراكز النزوح.

وحول موقف العشائر من لجنة التكنوقراط الفلسطينية، أكد العكلوك ترحيب التجمع باللجنة ودعمه لها، مشيرًا إلى أن هذا الدعم يقوم على مساندتها في أداء مهامها، إلى جانب ممارسة دور رقابي بنّاء لتقويم الأداء وتعزيز الشفافية، بما يخدم المصلحة العامة.

وأضاف أن العشائر ترى في لجنة التكنوقراط إطارًا مهنيًا ضروريًا لإدارة ملف إعادة الإعمار بعيدًا عن التجاذبات السياسية، مؤكّدًا استعدادها لتوفير الغطاء الشعبي الذي يضمن وصول الخدمات إلى مستحقيها، وداعيًا اللجنة إلى الإسراع في استلام مهامها، خاصة في ما يتعلق بإزالة الركام وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

وشدد العكلوك على أن شرعية أي إدارة في غزة يجب أن تستند إلى التوافق الوطني والحاضنة الشعبية، لا إلى الإملاءات الخارجية، محذرًا من محاولات فرض وصاية أجنبية أو مشاريع مشبوهة، مؤكدًا أن الشعب الفلسطيني يمتلك من الوعي ما يكفي لإفشال هذه المخططات.

كما أشار إلى محاولات "ممنهجة" للنيل من مكانة التجمع الوطني للعشائر، مؤكدًا أن هذه المحاولات فشلت أمام التفاف العائلات الفلسطينية حول عشائرها، باعتبارها صمام أمان في مواجهة الفوضى والانقسام.

وفي سياق متصل، دعا العكلوك الفصائل والقوى الوطنية إلى توحيد الصفوف وتجاوز الخلافات السياسية، مؤكدًا أن المرحلة الراهنة تتطلب تكاملًا ميدانيًا وسياسيًا بين الفصائل والعشائر، لمواجهة مشاريع التهجير والتصفية.

وعلى صعيد الجبهة الداخلية، أعلن أن العشائر أصدرت موقفًا حازمًا بملاحقة كل من يعتدي على أبناء الشعب الفلسطيني، خاصة من وصفهم بـ"العملاء والمأجورين"، مؤكدًا أن العائلات الفلسطينية تبرأت من كل من يثبت تورطه في الإضرار بالمجتمع وأمنه.

وختم العكلوك بدعوة أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة إلى الصبر وتعزيز التكافل الاجتماعي، مؤكدًا أن العشائر ستواصل الدفاع عن حقوق المواطنين، والعمل على تعزيز الوحدة المجتمعية، حتى تجاوز هذه المرحلة العصيبة واستعادة الاستقرار والكرامة.

الزميل محمد حجازي في أثناء لقائه علاء الدين العكلوك عضو التجمع الوطني للقبائل والعشائر (فلسطين)

خرجا ليشعلا نار الخيمة... فعادا صامتين إلى الشفاء

محمد وسلمان.. طفولتان أنهكتهما الحرب وخطفهما صاروخ

يوسف الزوارعة يودع الشهيدين في مستشفى الشفاء أمس (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

غزة / جمال غيث:

في ساحة مجمع الشفاء الطبي، لم يكن هناك ما يشبه المستشفى. لا عجلة إسعاف، ولا صخب طوارئ، فقط رجل منكفئ على الأرض، يضم جسد طفل، ويشدّه إلى صدره كما لو أن العناق قد يهزم الموت.

يوسف الزوارعة لم يكن يبكي فقط، كان يناشد. يناشد ابنه محمد، (15 عامًا)، أن يستيقظ، أن يفتح عينيه، أن يعود معه إلى الخيمة.

«قوم يا محمد... أمك وأخواتك ينتظرنك، من سيجمع الحطب؟ من سيجلب الخبز؟»

كان يهمس بالكلمات ويكررها، وكأن الصوت وحده قادر على إرجاع الحياة إلى جسد غطّاه الكفن الأبيض.

محمد، الابن الوحيد، جاء بعد سنوات طويلة من الانتظار، وكان سند العائلة بعد أن دُمّر منزلهم خلال الحرب. لم يعرف من طفولته سوى النزوح والجوع، ولم يحمل في يده يوم خروجه سوى كيس قماشي صغير وأصابع نحيلة اعتادت التقاط الحطب.

إلى جواره، يرقد جسد آخر، بالكفن ذاته والصمت ذاته. سلمان، ابن شقيق يوسف، 13 عامًا، رفيق محمد الدائم. ينظر الأب المكلوم إلى الجثمانين، ثم يعود بنظره إلى الفراغ، وكأن قلبه انشطر بين طفلين.

«لماذا استُهدفوا؟ ماذا فعلوا؟» يقول وهو يشير إليهما، قبل أن ينحني ويقبّل جبين محمد، هامسًا: «كيف أعود وحدي إلى الخيمة؟».

قبل ساعات فقط، خرج محمد وسلمان من محيط الخيام المنصوبة قرب منزل العائلة في محيط مستشفى كمال عدوان شمالي قطاع غزة، كعادتهما اليومية، لجمع الحطب لإشعال النار وطهي الطعام، في ظل انعدام الوقود والكهرباء. لم يكونا قريبين من موقع عسكري، ولم يشكلا خطرًا على أحد.

لكن طائرة إسرائيلية مسيّرة كانت تحلق في السماء. خلال لحظات، أُطلق صاروخ باتجاه المكان، ليسقط الطفلان على الفور، ويمزق جسديهما الصغيرين بشظاياه.

تفاصيل الاستهداف

وبحسب مصادر طبية، استشهد الفتيان محمد يوسف الزوارعة (15 عامًا) وسلمان زكريا الزوارعة (13 عامًا) جراء قصف من طائرة إسرائيلية مسيّرة قرب مستشفى كمال عدوان، ظهر أمس، في خرق جديد لاتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل حيّز التنفيذ في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2025.

وأكدت المصادر إصابة عدد من الفلسطينيين جراء القصف ذاته، نُقلوا إلى مجمع الشفاء لتلقي العلاج.

ويقف محمد الزوارعة، شقيق الشهيد سلمان، قرب الجثمان، عيناه محمرتان، وصوته بالكاد يُسمع. يقول لصحيفة "فلسطين": «ذهب أخي ليجمع الحطب مع ابن عمي، فعادا محمولين والدماء تغطي جسديهما. شظايا الصاروخ مزّقت جسدهما، كانا طفلين... فقط طفلين».

ويضيف: «نحن نسكن قرب مستشفى كمال عدوان، وأهلي نازحون في الزوايدة. أخي وابن عمي يخرجان يوميًا لجمع الحطب، لم يؤذيا أحدًا». منذ سريان اتفاق وقف إطلاق النار، قُتل 477 فلسطينيًا وأُصيب 1301 آخرون، نتيجة الخروقات الإسرائيلية المتكررة، وفق إحصاءات رسمية.

كما أسفرت حرب الإبادة الجماعية المتواصلة على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 عن استشهاد أكثر من 71 ألف فلسطيني، وإصابة ما يزيد على 171 ألفًا، وتدمير نحو 90% من البنية التحتية المدنية.

في ساحة الشفاء، يُغلق الكفن على جسدين صغيرين، وتُطوى صفحة جديدة من طفولة غزة المبتورة.

لم يحمل محمد وسلمان حجرًا ولا سلاحًا، خرجا فقط ليشعلا نار الخيمة، فعادا محمولين على أكتاف الحزن.

أما يوسف، فبقي جاثيًا للحظة أطول، ينادي اسم ابنه مرة أخيرة... ثم نهض ببطء، كمن يعود إلى وطنٍ لم يتبقَّ منه سوى خيمة وذاكرة.

سجود.. أسبوع واحد بين الأمل والفقدان

خان يونس/ إبراهيم أبو شعر:

في حضن أبيها أحمد، جلست سجود أسبوعًا واحدًا فقط بين الحياة والموت، قبل أن يودعها إلى الثرى في مقبرة قرب مستشفى ناصر بمدينة خان يونس، تاركة وراءها دموع عائلة لم تعرف الطمأنينة منذ سنوات.

حمل الأب جثمان طفلته الرضيعة بين ذراعيه، بينما كانت شهادتا ميلادها ووفاتها شاهدة على مأساة لم تنته، وسار بها من المستشفى إلى المقبرة، كل خطوة محملة بألم الفقد وصرخة الوجدان على حياة توقفت قبل أن تبدأ.

عانت سجود من مشاكل طبية اكتشفها الأطباء مبكراً، وكان السبيل الوحيد لنجاتها هو سفرها إلى خارج غزة لإجراء عمليات جراحية عاجلة لكنها لم تُمنح فرصة حقيقية للعلاج أو للحياة.

بين شهادة ميلاد لم يجف حبرها بعد، وشهادة وفاة صدرت على عجل، انتهت حكاية سجود، لكنها كشفت حجم المعاناة التي يعيشها الأطفال المرضى في غزة جراء تداعيات حرب الإبادة الإسرائيلية على القطاع.

معاناة منذ اليوم الأول

يقول أحمد أبو عليان لصحيفة "فلسطين" وهو نازح من شرق خان يونس، إنه أطلق اسم سجود على ابنته تخليداً لذكرى ابنة أخيه التي استشهدت خلال حرب الإبادة، في محاولة للاحتفاظ بشيء من الأمل وسط الفقد المستمر، دون أن يعي بأنها ستلحق بها.

بحسب إفادة الوالد المفجوع، بدت الحالة الصحية لسجود غير مستقرة منذ اليوم التالي لولادتها، حيث ظهرت عليها أعراض غير طبيعية أثارت قلق الأسرة. وعلى الفور، جرى نقلها إلى قسم الحضانة في مستشفى ناصر، حيث خضعت لفحوصات طبية عاجلة.

أظهرت نتائج التشخيص الأولي وجود انسداد في الشريان الأورطي، وهو شريان رئيسي مسؤول عن نقل الدم من القلب إلى جميع أجزاء الجسم، ما أدى إلى عدم وصول الدم بشكل كاف إلى الأعضاء الحيوية.

ويضيف بأن الفحوصات الطبية المتقدمة كشفت لاحقاً عن وجود ثقبين في القلب، ما زاد من خطورة الحالة الصحية لطفلته، وعلى إثر ذلك، عقد الطاقم الطبي اجتماعاً عاجلاً لتقييم وضعها، وبعد نحو ساعة، أبلغوه بأن الحالة حرجة للغاية، وأن الإمكانات الطبية المتوفرة داخل غزة لا تسمح بإجراء التدخل الجراحي اللازم لإنقاذ حياتها.

الحل في السفر

وتابع: "تسلمت من الأطباء تقريراً طبياً عاجلاً، أوضح أن سجود بحاجة ماسة إلى مغادرة قطاع غزة خلال ساعات قليلة لتلقي العلاج في الخارج، وإجراء عملية جراحية متخصصة لعلاج انسداد الشريان الأورطي. وبناءً على ذلك، توجّهت إلى العديد من المؤسسات وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية، لاستكمال إجراءات التحويل الطبي والسفر".

وبيّن أن المنظمة أدرجت بالفعل اسم ابنته على قوائم السفر، وأبلغته بأنها ستتصل به فور فتح المعابر والسماح للمرضى بالسفر، لكن المعابر لم تُفتح وظلت القيود مفروضة على السفر، لتكون النتيجة وفاة طفلته بعد تدهور حالتها الصحية.

ويشير الأب في حديثه لـ"فلسطين" إلى أن التأخير والمماطلة في استكمال إجراءات السفر كانا السبب المباشر في وفاة طفلته، مؤكداً أن حالتها كانت واضحة ومشخّصة، وأن الوقت المتاح لإنقاذها كان محدوداً للغاية. وبعد أسبوع واحد فقط من ولادتها، فارقت سجود الحياة داخل مستشفى ناصر، دون أن تغادر حدود القطاع أو تحصل على العلاج الذي أوصى به الأطباء.

وفي رسالة وجّهها إلى العالم، طالب أحمد أبو عليان بوقف هذا الظلم وفتح المعابر، مؤكداً أن ما حدث مع ابنته ليس حالة فردية، بل نموذج يتكرر يومياً، وأن وفيات كثيرة وقعت، وأخرى ستقع، بسبب حرمان المرضى من حقهم الطبيعي في العلاج، وهو حق كفلته مختلف القوانين والشرائع الدولية.

لحظة استثنائية

من جهتها، تقول والدة الطفلة، فداء موسى أبو عليان، إن سجود جاءت بعد خمس سنوات من الانتظار، ما جعل ولادتها لحظة استثنائية للأسرة.

وتضيف لـ"فلسطين": "كنت سعيدة جداً بولادتها، رغم أنني عانيت كثيراً خلال فترة الحمل، ووصلت خلاله إلى مرحلة الخطر، نتيجة سوء التغذية، وضعف الخدمات الطبية، والنقص الحاد في الرعاية الصحية، ما تسبب أيضاً في تأخر ولادتها".

في اليوم العالمي للتعليم

الضمير: الاحتلال دمّر المنظومة التعليمية في غزة لتقويض فرص التنمية

غزة/ فلسطين:

أكدت مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، أمس، أن المنظومة التعليمية في قطاع غزة تتعرض للعام الثالث على التوالي حرمانًا ممنهجًا من الحق في التعليم، في ظل استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي بارتكاب جريمة الإبادة التعليمية بحق القطاع، ضمن حرب الإبادة الجماعية المتواصلة التي تستهدف بشكل مباشر وممنهج البنية التعليمية وكافة مقومات العملية التعليمية.

موقف الضمير جاء بمناسبة اليوم العالمي للتعليم الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع والعشرين من يناير، تأكيدا على الدور الجوهري الذي يلعبه التعليم في تنمية المجتمعات وبنائها.

واشارت الضمير في بيان أصدرته أمس، إلى أن هجمات الاحتلال العسكرية المتواصلة أدت إلى تدمير مئات المدارس والجامعات والمعاهد التعليمية تدميرًا كليًا أو جزئيًا، بما في ذلك المدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، إضافة إلى الاستهداف المباشر للكوادر التعليمية والطلبة، ما حرم مئات الآلاف من الأطفال والشباب من حقهم في التعليم الآمن. كما جرى تحويل العديد من المنشآت التعليمية إلى مراكز إيواء تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الحياة الإنسانية، أو تم استهدافها رغم علم قوات الاحتلال بطبيعتها المدنية وبأنها تؤوي مواطنين دُمّرت منازلهم وبيوتهم.

وتشير عمليات الرصد والتوثيق التي أجرتها الضمير خلال حرب الإبادة الجماعية إلى استشهاد نحو 19,000 طالب/ة نتيجة الاستهداف المباشر وغير المباشر، إضافة إلى استشهاد 800 معلم/ة، ما أدى إلى فقدان واسع في الكوادر التعليمية الأساسية.

كما تم توثيق استشهاد 1,300 طالب/ة جامعي، إضافة إلى 240 أكاديميًا ومدرسًا جامعيًا من أعضاء الهيئات التدريسية للجامعات وهو ما يمثّل نزيفًا خطيرًا في رأس المال البشري والتعليمي.

حل إسعافي أم نزيف مالي؟

الكرفانات تستهلك أموال الإغاثة وتؤجل إعمار غزة

غزة / محمد أبو شحمة:

أعاد طرح إدخال البيوت المتنقلة «الكرفانات» إلى قطاع غزة، في ظل الدمار الواسع الذي خلّفته حرب الإبادة الجماعية، فتح نقاش واسع حول جدوى هذا الخيار، في وقت تتزايد فيه المخاوف من تحوّله إلى حل دائم يستنزف أموال الإغاثة دون أن يضع القطاع على مسار إعادة إعمار حقيقية، وسط تقديرات بتكاليف باهظة تصل إلى ملايين الدولارات.

ويُروَّج للكرفانات بوصفها حلًا إنسانيًا عاجلًا لإيواء آلاف العائلات التي فقدت منازلها، إلا أن خبراء اقتصاديين يرون أن هذا الخيار، رغم أهميته الطارئة، لا يعالج جذور الأزمة، ولا يحقق أي أثر اقتصادي مستدام، خاصة في ظل غياب أفق سياسي واضح وجدول زمني ملزم لإعادة الإعمار.

تكلفة مرتفعة وحل غير مستدام

وتبرز الإشكالية الاقتصادية للكرفانات عند النظر إلى كلفتها العالية، سواء من حيث التصنيع أو النقل أو تجهيز البنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف صحي، إذ تشير تقديرات إلى أن تكلفة الكرفان الواحد قد تقترب من كلفة بناء وحدة سكنية دائمة في حال توفرت الظروف المناسبة، ما يجعل توجيه أموال الدعم لهذا الخيار نوعًا من تبديد الموارد في حلول مؤقتة.

وأكد المختص الاقتصادي أحمد أبو قمر أن البيوت المتنقلة طُرحت كخيار مؤقت خلال فترات التهدئة، خاصة بعد يناير الماضي، لكنها لم تُنفذ بسبب التعنت الإسرائيلي واستئناف العمليات العسكرية.

وقال أبو قمر لصحيفة "فلسطين": إن «رفض الاحتلال إدخال الكرفانات يمثل عائقًا أساسيًا، ويؤكد هشاشة هذا الخيار وعدم إمكانية اعتباره بديلًا عن إعادة الإعمار الشامل»، مشيرًا إلى أن غياب موقف إسرائيلي واضح حتى الآن يجعل الاعتماد على هذا الحل غير مضمون.

وأوضح أبو قمر أن الاعتماد على الكرفانات في منتصف فصل الشتاء يطرح تحديات إضافية، مؤكدًا أن الكرفان، رغم كونه أفضل من الخيمة، لا يمكن أن يكون حلًا طويل الأمد لإسكان المواطنين الذين فقدوا منازلهم.

وشدد على أن إعادة الإعمار لا تقتصر على بناء الوحدات السكنية، بل تشمل إعادة تشغيل المصانع، وتأهيل المزارع، واستعادة القطاعات الخدمية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على تحسن المؤشرات الاقتصادية العامة في غزة.

وبيّن أن معدلات البطالة في القطاع تجاوزت 80%، فيما ارتفعت نسبة الفقر إلى أكثر من 93%، مع اعتماد نحو 95% من السكان على المساعدات الإنسانية، لافتًا إلى أن إعادة الإعمار الشاملة كفيلة بتوفير فرص عمل مستقلة، وخفض معدلات البطالة والفقر، وتعزيز الدخل المحلي.

وأضاف أن الناتج المحلي في غزة شهد انكماشًا حادًا تجاوز 83% خلال عام 2024، قبل أن يسجل تحسنًا طفيفًا بنسبة 7.8% تقريبًا في 2025، مؤكدًا أن الكرفانات، بحد ذاتها، لا تولد أي عائد اقتصادي، ولا يمكن للمواطنين الاعتماد عليها لسنوات.

معضلة التمويل وارتفاع الأسعار

في السياق ذاته، كشف مدير مكتب الشرق الأوسط في مؤسسة الخير، محمد حسنة، عن وجود عقبات مالية ولوجستية تعيق إدخال الكرفانات، رغم توفر تمويل مخصص من بعض الجهات.

وأوضح حسنة، في منشور عبر صفحته على موقع «فيسبوك»، أن الشركات المصرية تطلب مبالغ مرتفعة مقابل توفير الكرفانات، مشيرًا إلى أن تكلفة الكرفان الواحد تصل إلى نحو 10,500 دولارات، إلى جانب تعقيدات الشحن والتنسيق.

وتقدر الأمم المتحدة، عبر برنامجها الإنمائي، تكلفة إعادة إعمار قطاع غزة بنحو 70 مليار دولار، في ظل دمار طال نحو 90% من البنية التحتية المدنية.

ويرى مختصون أن التركيز على حلول إسعافية كالكرفانات دون إزالة الركام، وبناء المساكن الدائمة، وإعادة تشغيل الاقتصاد، لن يحقق أثرًا حقيقيًا، وقد يسهم في تكريس واقع هش يُستخدم لاحقًا كأداة ضغط وتهجير.

وأكد أبو قمر أن إعادة الإعمار الشاملة تمثل ضرورة وطنية واقتصادية، وتعزز صمود المواطنين وتفشل محاولات التهجير التي تروج لها الحكومة الإسرائيلية، مشددًا على أن الكرفانات يجب أن تبقى حلًا مؤقتًا عاجلًا، لا بديلًا عن إعمار يعيد الحياة الاجتماعية والاقتصادية إلى قطاع غزة.

إنفوجرافيك